

الشفاعة بين المثبتين والنافين وهل تتعارض مع آيات الوعيد في القرآن الكريم؟

الأستاذ الدكتور

جيهان نور الدين محمد المقدم

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد

بكلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان

جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، وجعله رحمة مهداة للعالمين، فكان رءوفاً رحيمًا حريصًا على هدايتهم، بذل أقصى ما في وسعه في الدنيا ليجنبهم مزالق الشر، وتحمل مسئولية الشفاعة العظمى ليجنبهم سوء المصير في الآخرة، وبعد:

فهذا البحث بعنوان:(الشفاعة بين المثبتين والنافين وهل تتعارض مع آيات الوعيد في القرآن الكريم ؟).

ولأهمية الموضوع أمران:

١ـ أن الشفاعة تتعلق بمصير الناس في الآخرة، كما أنها مظهر من مظاهر رحمة الله ـ تعالى ـ على عباده المؤمنين.

٢ـ أن هناك آيات تثبت هذه الشفاعة، وآيات أخرى تنفيها، ومن هنا يأتي التساؤل كيف نوفق بين هذه الآيات التي تثبتها والآيات الأخرى التي تنفيها؟

هذا وقد اتبعت في هذا البحث ما يلي:

ـ تحدثت عن المثبتين للشفاعة (أهل السنة) وأدلتهم تفصيلا، ثم عن النافين للشفاعة واخترت منهم المعتزلة، موضحة موقفهم وأسباب إنكارهم للشفاعة لمرتكبي الكبيرة من المؤمنين، وعرضت أدلتهم تفصيلا، وكيف رد عليهم أهل السنة، وبينت كذلك أوجه الاتفاق بين المعتزلة وأهل السنة في الشفاعة.

ـ تحدثت عن بعض النافين للشفاعة في العصر الحديث، واخترت منهم الدكتور مصطفى محمود ليكون نموذجاً .

ـ تحدثت عن الوعيد عند كل من المعتزلة وأهل السنة، وهل تتعارض الشفاعة مع آيات الوعيد ؟.

ـ عرضت أدلة كل مذهب ومناقشتها، مع ذكر أوجه الاعتراض، وبيان الرأي الراجح ودليله.

خطة البحث:

أما خطة البحث فكانت كالآتي:

يتكون هذا البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فقد اشتملت على أهمية الموضوع، ومنهج البحث وخطته.

وأما المبحث الأول: فهو بعنوان: (مفهوم الشفاعة وأقسامها)، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: معاني الشفاعة وأركانها.

المطلب الثاني: أقسام الشفاعة.

المبحث الثاني: وهو بعنوان: (الشفاعة بين المثبتين والنافين)، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: المثبتون للشفاعة وأدلتهم.

المطلب الثاني: النافون للشفاعة وأدلتهم.

المبحث الثالث: وهو بعنوان: (آيات الوعيد وهل تتعارض مع الشفاعة أم لا؟).

الخاتمة: فيها أهم نتائج البحث.

وأخيراً ثبت لأهم المصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

وبعد: فهذا ما وفقني الله (تعالى) إليه، والله من وراء القصد.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [1].

(١) سورة هود/٨٨.

المبحث الأول
مفهوم الشفاعة وأقسامها

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: معاني الشفاعة وأركانها.

المطلب الثاني: أقسام الشفاعة.

المطلب الأول
معاني الشفاعة وأركانها

أولا: معنى الشفاعة لغة:

تطلق الشفاعة على عدة معان منها:

ـ الوسيلة والطلب: يقال: شفعت في الأمر شفعاً، وشفاعة، ومنه أن يقال: استشفع به؛ أي طلب منه أن يكون شافعا له، لو سأله الشفاعة (١).

ـ الإعانة: يقال شفع لي بالعداوة أي أعان عليّ(٢).

ـ الزيادة: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ۗ﴾ (٣).

هذا هو بعض ما قاله أهل اللغة من معان مشهورة تدخل في معنى الشفاعة، وقد ورد لفظ شفع ومشتقاته في القرآن الكريم واحداً وثلاثين مرة، منها مرة واحدة بالمعنى اللغوي والباقي بالمعنى الاصطلاحي، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله (تعالى).

ثانياً: الشفاعة في الاصطلاح:

التعريف الاصطلاحي للشفاعة لم يخرج عن الدلالة اللغوية كثيراً؛ إذ عرفت الشفاعة بعدة تعريفات، منها:

عرفها الفخر الرازي في تفسيره فقال: (الشفاعة أن يستوهب أحد لأحد شيئاً ويطلب له حاجة) (١).

---

(١) المصباح المنير. أحمد بن محمد الفيومي .صححه/ مصطفى السقا.جـ١/٣٤٠.ط/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، وراجع: التعريفات. للجرجاني ص٥٦ دار الفكر العربي ط .سنة ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

(٢) لسان العرب.لابن منظور.جـ٨/١٨٤ ط دار المعارف بالقاهرة.

(٣) سورة النساء/٨٥.

عرفها المعتزلة بأنها: مسألة الغير أن ينفع غيره أو أن يدفع عنه مضرة (٢).

أما الخوارج: فقد ذكروا بأن للشفاعة تعريفين في الاصطلاح:

أولهما: بحسب المعنى العام وهو: (سؤال الخير من الغير للغير)(٣).

وثانيها: بحسب الشرع وهو: (طلب تعجيل دخول الجنة أو زيادة درجة فيها من الرب عز وجل لعباده المؤمنين)(٤).

وأفضل التعريفات التعريف الاصطلاحي الذي ينص على أن الشفاعة هي: سؤال الخير للغير؛ وذلك لأن الخير كما شمل النفع يشمل كذلك درء الضرر.

ثالثا: أركان الشفاعة:

الشفاعة تعتمد في أساسها على أركان تقوم عليها ولا تتحقق إلا بها، وهي كالآتي:

الركن الأول: مشفوع: وهو الذي يطلب الحاجة ويستعين بالشافع لتقضى حاجته، ويطلق عليه مستشفع. يقال استشفعه أي طلب منه الشفاعة(٥).

الركن الثاني: شافع: وهو الذي ينضم إلى غيره ليقضي له حاجته.أو هو الذي تقبل شفاعته ويكون طالباً لغيره، ويطلق عليه شافع وشفيع ومشفع.

الركن الثالث: مشفوع فيه: وهي الحاجة المطلوب إنجازها سواء كانت درء مفسدة أم جلب مصلحة.

الركن الرابع: مشفوع إليه ويقال مشفع: وهو الذي يقبل الشفاعة.

---

(٤) التفسير الكبير. للفخر الرازي٧٩/٢. دار الكتب العلمية ـ بيروت ط/ سنة١٤١١هـ١٩٩٠م.

(٥) شرح الأصول الخمسة. للقاضي عبد الجبار، تحقيق.د/عبد الكريم عثمان ص٦٨٨، ط/ مكتبة وهبة سنة١٤٠٨هـ

(١) انظر: المصدر السابق ص ٦٨٩، مشارق أنوار العقول. أبو محمد بن عبد الله بن حميد السالمي. تحقيق/أحمد بن محمد الخليلي ص٨٧.ط٢ مطابع العقيدة سنة١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

(٢) مشارق أنوار العقول ص٨٧.

(٣) لسان العرب. لابن منظور.جـ١٨٤/٨ .

الركن الخامس: الشفاعة: وهي كلام الشفيع للمشفوع إليه في حاجة يسألها لغيره، والمراد بها زمن وكيفية وقوع الفعل(١).

حكم الاستشفاع والداعي إليه في الدنيا:

الاستشفاع يعتبر حق من حقوق المسلم على المسلم، فإنه يجوز للمسلم أن يستشفع بأخيه المسلم وأن يشفع له، ولكن هذا ليس على إطلاقه.

فالشفاعة مثلا فيمن وجب عليه الحد وتؤدي إلى تعطيله أو عدم إقامته؛ فالشفاعة فيه حرام، وكذلك الشفاعة في إتمام باطل أو إبطال حق ونحو ذلك فهي حرام.

وفي هذا يقول الإمام النووي: وأما الشفاعة في الحدود فحرام، وكذا الشفاعة في تتميم باطل أو إبطال حق ونحو ذلك حرام(٢).

وجواز الاستشفاع مشروط بأن يكون في حق ضاع أو حق يخشى ضياعه، أو في شيء مباح ينتفع به، أما أن يكون في إثم بإسقاط حق من الحقوق أو تعطيل حد من الحدود فلا، وذلك لقوله تعالى ﴿ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ (٣)، ولقوله صلى الله عليه وسلم: (إذا بلغ الحد السلطان فلعن الله الشافع والمشفع)(٤).

---

(٤) لسان العرب. جـ٨/١٨٤وما بعدها.

(٥) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي.جـ٥/٤٨٣، وعقيدة المؤمن.أبو بكر الجزائري.ص١٥٥ دار الفكر العربي، والمنهاج إلى أصول الدين.د/ عثمان الصالح الصوينع. ص٤٦٢. مكتبة الصوينع بالرياض ط١ سنة ١٤١٤هـ١٩٩٤م.

(١) سورة المائدة/٢.

(٢) الحديث أورده: مالك في الموطأ في الحدود. باب ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان. جـ٢/٨٣٥ برقم ٢٩.

رابعا: الشفاعة في القرآن الكريم:

وردت مادة الشفاعة في القرآن الكريم بعدة معان نفياً وإثباتاً، فقد بلغ مجموع الآيات الشريفة التي تحدثت بصورة مباشرة عن هذا المفهوم خمساً وعشرين آية توزعت على ثماني عشرة سورة قرآنية (١)، منها:

قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٥٤﴾ ﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿ مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا ﴿٨٥﴾ ﴾[٤]،وقوله تعالى:﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾ ﴾[٥].

وهذه الآيات وغيرها من الآيات يظهر منها الشفاعة بمعنى رفع العقاب عن المذنبين، ثم إن بعضها يثبت الشفاعة وبعضها ينفيها ولكن بشكل مطلق؛ بل إن النفي جاء بصورة خاصة متعلقاً بفئة معينة من الناس ممن حددهم الله ـ تعالى ـ في القرآن الكريم بمواصفاتهم؛ فالثابت هو أن قسمًا معيناً من الناس ممن ذكرهم القرآن الكريم بأنهم خالدون في النار هم المحرومون من الشفاعة.

والقرآن الكريم حين ينفي استحقاق مجموعة معينة من الناس للشفاعة؛ فإنه من جهة أخرى يؤكد وجودها لصنف آخر من الناس ممن يرتضيهم الله ـ تعالى ـ حيث قال جل شأنه:

---

(٣) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. محمد فؤاد عبد الباقي.ص٤٧٢ دار الحديث بالقاهرة. ط١ سنة١٤١٧هـ١٩٩٦م.

(٤) سورة البقرة/ ٤٨.

(٥) سورة البقرة/ ٢٥٤.

(٦) سورة النساء/ ٨٥.

(٧) سورة المدثر/ ٤٨.

﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ [(١)]

، وقوله تعالى: ﴿ لَّا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴾ [(٢)].

وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا ﴾ [(٣)]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [(٤)].

فنجد أن هذه الآيات وغيرها من الآيات يصرح بوجود الشفاعة يوم القيامة، ويمكن أن نستخلص من مجموع هذه النصوص شروط الشفاعة، ونختار في هذا ما ذكره د/ **دراز** بأن للشفاعة في هذه النصوص شروط ثلاث، وهي:

١- أن الشفيع لا يقترح التدخل، ولا يسمح لنفسه بأن يتدخل من تلقاء نفسه، وإنما الله ـ تعالى ـ هو الذي بيده الأمر، فهو الذي يأذن له بالكلام.

٢- أن الشفيع لا يتدخل إلا من أجل من يرتضي الله ـ سبحانه ـ قبوله.

٣- أن الشفيع لا يتصرف على أساس جاهه عند الحاكم؛ بل إنه يدافع عن المشفوع له متوسلا ببعض فضائله، وهو توسل ينبغي أن يطابق الواقع، فعمل الشفيع في هذه المهمة الجليلة أن يعلن الصفات والحسنات الصالحة التي تعوض سيئات المؤمنين، وأن يبرر العفو عنهم أو استحقاقهم للمثوبة [(٥)].

وعلى هذا يمكن أن نعرف الشفاعة عند الله ـ تعالى ـ بأنها: سؤال الله ـ تعالى ـ التجاوز عن الذنوب والآثام للغير.

---

(١) سورة الأنبياء/٢٨.

(٢) سورة مريم ٨٧.

(٣) سورة طه/١٠٩.

(٤) سورة الزخرف/٨٦.

(٥) دستور الأخلاق. د/ محمد عبد الله دراز.ص ١٦٠وما بعدها.مؤسسة الرسالة بيروت ط٧ سنة ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

فائدة الشفاعة:

إظهار منزلة الشافع على غيره؛ فبالشفاعة العظمى ظهرت منزلته صلى الله عليه وسلم على غيره من الأنبياء والملائكة والمؤمنين، وهو الذي فتح باب الشفاعة لغيره، لقوله صلى الله عليه وسلم: (أنا أول شافع، وأول مشفع) (١).

وحقيقتها: أن الله ـ تعالى ـ بلطفه وكرمه يأذن يوم القيامة لبعض الصالحين من خلقه من الملائكة والمرسلين أن يشفعوا عنده في بعض أصحاب الذنوب من أهل التوحيد، إظهاراً لكرامة الشافعين عنده ورحمة بالمشفوع فيهم(٢).

خامسا: الشفاعة في الحديث الشريف:

كما أن هناك الكثير من الآيات القرآنية التي تثبت الشفاعة، نجد هنا الكثير من الأحاديث الشريفة التي تثبتها، ومنها:

١- قوله صلى الله عليه وسلم: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)[٣].

٢- وعن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أنا أول شفيع في الجنة))[٤].

٣- عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً))[٥].

(٦) الحديث أخرجه: الترمذي في فضل النبي صلى الله عليه وسلم برقم٣٦١٣.

(١) الفرق بين الفرق. للبغدادي. تحقيق/ محمد محيي الدين ص٢٥٢ مكتبة صبيح بمصر .

(٢) الحديث أخرجه: أبو داوود في السنن.كتاب السنة- باب الشفاعة جـ٤/٢٣٦ برقم ٤٧٣٩، والترمذي في السنن. كتاب صفة القيامة باب ما جاء في الشفاعة جـ٤/ ٥٣٩برقم٢٤٣٥.

(٣) الحديث أخرجه: مسلم في الصحيح برقم/١٩٦.

(٤) الحديث أخرجه: البخاري في الصحيح برقم/٥١٧٦، ومسلم في الإيمان برقم/١٩٩، والترمذي في الدعوات برقم/٣٦٠٢.

والأحاديث في إثبات الشفاعة كثيرة، وقد صرح الأئمة والمحققون بتواترها واشتهارها في كتب الصحاح، وهذه الأحاديث وغيرها تدلل بما لا يدع مجالا للشك أن مسألة القول بالشفاعة تمثل لدى المسلمين جزءاً من ثقافتهم وعقيدتهم الإسلامية، وقد أخبر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ والأئمة من أهل بيته على ذلك وهذا ما يؤكده التاريخ.

فهناك دلائل تاريخية توضح اهتمام المسلمين في عصر الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بطلب شفاعته لهم يوم القيامة، فقد روى أنس بن مالك عن أبيه قوله: سألت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يشفع لي يوم القيامة. فقال أنا فاعل: قال، قلت يا رسول الله فأين أطلبك؟ فقال: ((اطلبني أول ما تطلبني على الصراط))[1].

وقد قال القاضي عياض بن موسى: " مذهب أهل السنة هو جواز الشفاعة عقلا ووجودها سمعاً بصريح الآيات والسنة، وقد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين، وأجمع السلف الصالح ومن بعدهم من أهل السنة عليها" [2].

والأقوال التي وردت من علمـــاء المسلمين وأئمتهم في إثبات الشفاعة أكثر من أن تحصى [3].

مما تقدم يتضح لنا: أن الشفاعة جاءت بها نصوص القرآن الكريم الصريحة والأحاديث الشريفة المتواترة المنقولة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، وهي من القضايا المتفق عليها عند أغلب الفرق والمذاهب الإسلامية، وإن وجد خلاف في بعض المسائل الفرعية لكن الأصل هو الإقرار بوجود الشفاعة وعدم إنكارها،

---

(٥) الحديث أخرجه: الترمذي في السنن برقم/٢٤٣٣.

(٦) صحيح مسلم بشرح الإمام النووي. جـ٣/٣٥. كتاب الإيمان. الشفاعة. مكتبة الغزالي دمشق. بدون.

(١) المرجع السابق جـ٣/٣٥وما بعدها، ومتن الواسطية لابن تيمية ص٥٨ مكتبة السوادي.بدون.

والإيمان بها واجب وعلى ذلك يكفر منكرها، لأنه أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة (١).

(٢) راجع: الفرق بين الفرق. للبغدادي تحقيق/ محمد محيي الدين ص٢٥٢.

المطلـــب الثانــــي
أقســــام الشفاعــــــة

سنتناول في هذا المطلب ـ إن شاء الله تعالى ـ الحديث عن أقسام الشفاعة، وهي كالتالي:

الشفاعة في الآخرة وبيان أقسامها:

الشفاعة في الآخرة تنقسم إلى قسمين:

١ـ شفاعة منفية. ٢ـ شفاعة مثبتة.

١ـ الشفاعة المنفية:

وهي التي لم يتوفر فيها شروط الشفاعة السابقة، وهي التي تكون في حق الكافرين أو التي لم يأذن الله ـ تعالى ـ فيها ولم يرض عن المشفوع له، وكذلك الشفاعة الشركية التي يثبتها المشركون لأصنامهم، ويثبتها النصارى للمسيح والرهبان ومنها قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[1].

وهذه الشفاعة واضحة البطلان لا نتعرض لها في كثير أو قليل.

٢ـ الشفاعة المثبتة:

وهي التي ثبت جوازها بشرائطها المطلوبة، وهذه الشفاعة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم.

القسم الثاني: شفاعات غيره من الأنبياء والأولياء والصالحين من عباد الله ـ تعالى ـ وسيأتي بيان ذلك.

والذي يعنينا في هذا البحث هو الحديث عن أقسام الشفاعة المثبتة في الآخرة التي تختص بنبينا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، وما دار حولها من خلاف بين النفي والإثبات على ما سيأتي.

---

(١) سورة المدثر/٤٨.

أولا: شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم:

جاء في السنة المطهرة: أن أول من يستفتح باب الجنة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأنه أول من يدخل الجنة من أمته، وله صلى الله عليه وسلم في يوم القيامة ثلاث شفاعات:

الشفاعة الأولى: فيشفع في أهل الموقف حتى يقضي بينهم بعد أن يتراجع الأنبياء، آدم، ونوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى ابن مريم عن الشفاعة حتى تنتهي إليه كما جاء في الحديث الشريف (١).

وأما الشفاعة الثانية: فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة.

وهاتان الشفاعتان خاصتان له: أما الأولى: فلا شك أنها خاصة به؛ لأنها مقام واحد، وهي شفاعته في فصل القضاء بين العباد، فيجاب بهذه الشفاعة، فينتهي الطلب؛ لأن الطلب هو الفصل والقضاء.

أما الثانية: فهي شفاعته في دخول أهل الجنة الجنة.

وأما الشفاعة الثالثة: فيشفع فيمن استحق النار وهذه الشفاعة له ولسائر النبيين والصديقين وغيرهم، فيشفع فيمن استحق النار ألا يدخلها وأن يخرج منها ويخرج الله ـ تعالى ـ من النار أقواماً بغير شفاعة بل بفضله ورحمته (٢).

الحكمة في اختصاص محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالشفاعة العظمى دون سائر الأنبياء:

لقد اختار الله تعالى محمداً ـ صلى الله عليه وسلم ـ دون سائر الأنبياء؛ وذلك لأنه قد توافرت له مميزات لم تتوفر لنبي قبله، ومنها:

١ـ أن الله تعالى غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر.

---

(٢) سيأتي تفصيل الحديث في ص١٣.

(١) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. لعلي القاري، محمد الخطيب التبريزي.تحقيق/ جمال العيتاني ج١١/ ١٤٥، الناشر/ دار الكتب العلمية سنة١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، وقارن: متن الواسطية. لابن تيمية ص٥٨.

٢ـ أنه جعله خاتماً للأنبياء.
٣ـ أنه شرح له صدره.
٤ـ أنه رفع له ذكره.
٥ـ أنه أحد أولي العزم من الرسل، وكثير من الصفات غير ما ذكر ممن فضله الله ـ تعالى ـ بها (١).

الحكمة في عدم سؤالهم لمحمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ في أول الأمر:

لعل الحكمة في أنهم لم يسألوا النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في أول الأمر، هي أن العظماء إذا سئلوا عن شيء عظيم أظهروا عجزهم عن النهوض به وتواضعهم؛ لأن منزلتهم دون منزلة من يتصدى لها بعد أن علموا بصاحبها، فإن ذلك يدل على عظم منزلته عند الله ـ تعالى ـ ، ويؤكد هذا ما أشار به القاضي عياض حيث ذكر: " أن قول النبي لست هناكم في الرواية التي ذكرت ذلك أنه كناية عن أن منزلتي دون المنزلة المطلوبة، قالها تواضعاً وإكباراً لما يسألونه، قال: وقد يكون فيه إشارة إلى هذا المقام ليس لي بل لغيري، فكل واحد منهم يدل عليه الأخر حتى انتهى الأمر إلى صاحبه: قال: ويحتمل أنهم علموا أن صاحبها محمد صلى الله عليه وسلم بعينه وتكون إحالة كل واحد منهم على الأخر تدريج الشفاعة في ذلك إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وفيه تقديم الأنبياء في الأمور التي لها بال" (٢).

ويمكن أن يتفق هذا مع ما ذكره الإمام النووي فقد ذكر كلاماً جميلاً في ذلك: حيث بين إن الحكمة في أن الله ـ تعالى ـ ألهمهم سؤال آدم ومن بعده الرسل جميعاً، ولم يلهمهم سؤال سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ـ والله أعلم ـ لإظهار فضيلة سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ فإنهم لو سألوه ابتداء لكان يحتمل أن غيره يقدر على هذا ويحصله، وإذا ما سألوا غيره من رسل الله ـ تعالى ـ وأصفياءه

---

(١) صحيح الإمام مسلم بشرح النووي.جـ٥٧/٣.
(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري. كتاب الرقاق جـ٨١/١١.

فامتنعوا، ثم سألوه فأجاب وحصل غرضهم كان ذلك هو النهاية في ارتفاع المنزلة وكمال القرب، وفيه تفضيله صلى الله عليه وسلم على جميع المخلوقين من الرسل والملائكة ....(١).

ونتفق كثيراً مع ما ذكره الإمام النووي وهو أن الله ـ تعالى ـ قد ألهمهم سؤال آدم ومن بعده الرسل ولم يلهمهم سؤال سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ في أول الأمر؛ وذلك لأن هذا الأمر العظيم وهي الشفاعة العظمى لا يقدر على الإقدام عليها إلا غيره صلى الله عليه وسلم. فقد فضله صلى الله عليه وسلم على سائر الأنبياء ـ رضوان الله عليهم جميعا ـ بأشياء كثيرة سبق ذكرها، قال تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ..... ﴾(٢).

أنواع الشفاعة:

للشفاعة أنواع: (منها ما هو متفق عليه من الأمة، ومنها ما خالف فيه المعتزلة ونحوهم من أهل البدع)(٣).

النوع الأول: الشفاعة الأولى: وهي العظمى(1) الخاصة بنبينا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين والأدلة على ذلك كثيرة.

---

(١) صحيح الإمام مسلم بشرح النووي. جـ٣/٥٦.

(٢) سورة الإسراء/ جزء من الآية٥٥.

(٣) شرح المواقف للإيجي ص٣٨٠، ، وقارن: المغني للقاضي عبد الجبار، وحققه.د/أبو العلا عفيفي، وراجعه د/إبراهيم مدكور. جـ١٤/١٠٢وما بعدها. ط/ دار الكتب المصرية سنة١٣٨٢هـ١٩٦٢م، والمختصر في أصول الدين. للقاضي عبد الجبار ص٢٥٥، مجموعة كتب في مجلد واحد تسمى: رسائل العدل والتوحيد، والإبانة عن أصول الديانة جـ١/٤٨٠، شرح العقيدة الطحاوية. للإمام/ علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي.تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط ص ٢٢٣ــ مؤسسة الرسالة.ناشرون ط١ سنة١٤٢٩هـ٢٠٠٨م.

منها: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلحم فدفع إليه منها الذراع وكانت تعجبه فنهش منها نهشة، ثم قال: أنا سيد الناس يوم القيامة وهل تدرون مم ذاك؟ يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد يسمعهم الداعي وينفذهم البصر، وتدنو الشمس فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون)

فيقول الناس ألا ترون ما أنتم فيه، إلى ما بلغكم؟! ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم؟ فيقول بعض الناس لبعض: أبوكم آدم. فيأتونه فيقولون يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، وأسكنك الجنة، ألا تشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه وما بلغنا؟ فيقول: إن ربى غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله ولن يغضب بعده مثله، وإنه نهاني عن الشجرة فعصيت، نفسي، نفسي... اذهبوا إلى غيري. اذهبوا إلى نوح، فيأتون نوحاً، فيقولون: يا نوح، أنت أول الرسل إلى أهل الأرض، وقد سماك الله عبداً شكوراً، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى إلى ما بلغنا؟ ألا تشفع لنا عند ربك؟ فيقول: إن ربى غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله وإنه قد كان لي دعوة دعوت بها على قومي، نفسي، نفسي، نفسي، اذهبوا إلى غيري، فيأتون إبراهيم فيقولون: أنت نبي الله وخليله اشفع لنا إلى ربك أما ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول لهم: إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وذكر كذباته، نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى موسى، فيأتون موسى. فيقولون: أنت

---

(١) الشفاعة العظمى: هي المقام المحمود الذي يغبطه به النبيون، والذي وعده الله أن يبعثه إياه بقوله: ﴿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﴾ يعني: يحمده عليه أهل الموقف جميعاً، وقد أمرنا صلى الله عليه وسلم إذا سمعنا النداء أن نقول بعد الصلاة عليه: (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، آت محمد الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته) راجع: الإبانة عن أصول الديانة.لأبي الحسن الأشعري.جـ١/٢٢٣وما بعدها ، شرح العقيدة الطحاوية ص٢٢٣ وما بعدها..

رسول الله، فضلك الله برسالاته وبكلامه على الناس، اشفع لنا إلى ربك، أما ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول: إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قد قتلت نفساً لم أومر بقتلها، نفسي، نفسي، نفسي اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى عيسى، فيأتون عيسى، فيقولون: يا عيسى، أنت رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وكلَّمت الناس في المهد، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول عيسى: إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله، ولم يذكر ذنباً، نفسي، نفسي، نفسي. اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى محمد، فيأتون محمداً وفى رواية: فيأتوني فيقولون: يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فأنطلق، فآتي تحت العرش، فأقع ساجداً لربى، ثم يفتح الله علىّ من محامده وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتحه على أحد قبلي، ثم يقال: يا محمد، ارفع رأسك، وسل تعط، واشفع تشفع فأرع رأسي، فأقول: يا رب أمتي(١).

النوع الثاني والثالث من الشفاعة: شفاعته صلى الله عليه وسلم في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة، وفي أقوام آخرين قد أمر بهم إلى النار أن لا يدخلوها.

النوع الرابع: شفاعته صلى الله عليه وسلم في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم، وقد وافقت المعتزلة بهذه الشفاعة خاصة وخالفوا فيما عداها من المقامات مع تواتر الأحاديث فيها(٢).

---

(١) الحديث أخرجه: البخاري في صحيحه برقم٤٧١٢ ، ومسلم في صحيحه برقم١٩٤.

(٢) المغني للقاضي عبد الجبار. تحقيق .د/أبو العلا عفيفي. ج١٤/١٠٢.

النوع الخامس: الشفاعة في أقوام يدخلوا الجنة بغير حساب ويحسن أن يستشهد لهذا النوع بحديث عكاشة بن محصن(١) حين دعا له الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يجعله من السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب(٢).

النوع السادس: الشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقه كشفاعته صلى الله عليه وسلم في عمه أبي طالب أن يخفف عنه العذاب، وقد امتنع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يستغفر لعمه أبي طالب، بعد أن قال: لأستغفر لك ما لم أنه عن ذلك(٣).

النوع السابع: شفاعته في أهل الكبائر من أمته ممن دخل النار فيخرجون منها، وقد تواترت الأحاديث بهذا النوع، وأن هذه الشفاعة تتكرر أربع مرات، في كل مرة يحد الله له حدا فيخرجهم من النار، ثم يجئ الرابعة فيقول: " يا رب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله. فيقول الرب سبحانه: ليست هذه لك، ثم يقول: وعزتي وجلالي، وكبريائي وعظمتي لأخرجن منها من قال لا إله إلا الله".

---

(١) هو: عكاشة بن محصن بن حُرثان بن قيس بن مرة بن كبير بن غنم بن دودان بن أسد بن خزيمة، ويكنى أبا محصن. عرف بين الناس بالشدة و البأس وبوفرة العقل وصدق الإحساس وصفاء السريرة، وكان معروفا بحسن الهيئة والجرأة والإقدام وكان من أجمل الرجال، وتوفي رسول الله وعكاشة ابن أربع وأربعين سنة. راجع: سير أعلام النبلاء. محمد بن أحمد الذهبي جـ١/٣٠٧ مؤسسة الرسالة ط سنة١٤٢٢هـ٢٠٠١م.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للهيثمي جـ١٠/٤٠٨. الناشر/مؤسسة المعارف سنة١٤٠٦هـ، وانظر: المرجع السابق ص ٢٢٦وما بعدها.

(٣) الحديث أخرجه: مسلم في صحيحه برقم ٦٤.

وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث وقد خفي علم ذلك على الخوارج والمعتزلة فخالفوا في ذلك جهلا منهم بصحة الأحاديث، وهذه الشفاعة تشاركه فيها الأنبياء والملائكة والمؤمنين أيضا (١).

ثانياً: شفاعات غير النبي (صلى الله عليه وسلم):

نجد أن هناك الكثير من آيات القرآن الكريم التي تثبت الشفاعة، وأن هناك الكثير من الشفعاء، فنجد أن الأنبياء يشفعون والملائكة يشفعون، والمؤمنون الصالحون يشفعون أيضا.

وكذلك ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:((يوم القيامة يشفع النبيون والملائكة والمؤمنون فيقول الجبار بقيت شفاعتي))(٢)، وقوله أيضا: ((يشفع يوم القيامة الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء))(٣).

وسوف نذكر بإيجاز بعض من هذه الآيات القرآنية التي تعطي الدلالة علي كل صنف من أولئك الشفعاء، وهي كالآتي:

١- **شفاعة الأنبياء:**

والدليل: قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ (٤).

وإلى جانب الآية المتقدمة هناك الكثير من الآيات الأخرى التي توضح شفاعة الرسل، ومنها قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ

---

(١) انظر: شرح الصراط المستقيم.لابن تيمية. تحقيق/محمد حامد الفقي ص٤٤٥. مكتبة السنة المحمدية ط٢، وقارن: الإبانة عن أصول الديانة ص٤٧٦ وما بعدها.

(٢) الحديث أخرجه: مسلم في صحيحه برقم/٥٢٧.

(٣) الحديث أخرجه: ابن ماجة في السنن برقم/ ٤٣١٢ .

(٤) سورة النساء/٦٤.

بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [1].

٢ـ شفاعة الملائكة: وأما شفاعة الملائكة فتدل عليها الآية التالية في قوله تعالى:﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾ [2].

٣ـ شفاعة المؤمنون: ومما يدل على شفاعة المؤمنين قوله تعالى:﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [3].

ثالثاً: المشمولون وغير المشمولين بالشفاعة:

هناك اتفاق بين جميع الفرق الإسلامية أن الكافرين بشكل خاص، لا تنالهم الشفاعة مطلقاً بدلالة الخلود في النار، وهم بذلك من الذين لا تشملهم الشفاعة.

إذن فمن هم الذين تشملهم الشفاعة، ومن هم الذين لا تشملهم الشفاعة؟

نجيب على ذلك ونبدأ أولا بالذين تشملهم الشفاعة، ومنهم الآتي:

أولا: المشمولون بالشفاعة:

١ـ المؤمنون المذنبون:

والسؤال الذي يطرح هنا هو أن مفهوم الشفاعة يعني غفران الذنب ورفع العقاب المستتبع له، فكيف يمكن الجمع إذن بين صفة الإيمان بالله واليوم الآخر وبين صفة ارتكاب الذنب ومفارقة المعصية؟

ويمكن أن نجيب على ذلك ونقول: إن للمؤمنين درجات بما امتلك كل مؤمن من الصفات، وقد أشار القرآن الكريم في مواضع عديدة إلى حقيقة التفاوت والدرجات بين المؤمنين، في مثل قوله تعالى:﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ

(١) سورة الأنبياء/٢٦:٢٨.

(٢) سورة النجم/٢٦.

(٣) سورة الزخرف/٨٦.

وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةًۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [1].

والمتأمل في الآية السابقة يكشف عن عدة أمور، منها:

١ـ أن القاعدين عن الجهاد بأموالهم وأنفسهم مع عدم وجود ما يمنعهم من عذر شرعي من نقص في الأعضاء أو فقر لا يتساوون مع المجاهدين، لكن الله ـ تعالى ـ وعد كليهما الحسنى في الآخرة، والله ـ تعالى ـ فضل المجاهدين على القاعدين من ناحية الأجر والثواب ووصفه بأنه أجر عظيم.

٢ـ أن المؤمن قد يذنب لكنه يستغفر الله ـ تعالى ـ ويتوب إليه؛ وهو أيضا محتاج إلى الشفاعة، فقد سئل الإمام جعفر بن محمد الصادق عن المؤمن: هل له شفاعة؟ قال: نعم، فقال رجل من القوم: هل يحتاج المؤمن إلى شفاعة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ؟ قال: نعم، إن للمؤمنين خطايا وذنوب وما من أحد إلا يحتاج إلى شفاعة محمد يومئذ(٢).

ومن هنا يتضح لنا أن عدم الإصرار على الذنب، ومن ثم الاستغفار والتوبة هي من صفات المؤمنين.

٢ـ عصاة المسلمين الذين يدخلون النار:

تنفع الشفاعة عصاة المسلمين بعد الدخول في النار ليخرجوا منها، وهذا ما تفيده بعض الأحاديث المروية عن رسول الله ـ صلى الله عيه وسلم ـ حيث قال: ((يشفع الأنبياء في كل من يشهد أن لا إله إلا الله مخلصاً فيخرجون منها))(٣)، وقال صلى الله عليه وسلم: ((إن الله يخرج قوماً من النار بالشفاعة))(٤)، وكذلك

([1]) سورة النساء/٩٥.

([2]) تفسير العياشي. لمحمد بن مسعود العياشي، تحقيق/ غلام رضا البروجردي جـ٢/٣١٤مؤسسة الوفاء. بيروت ط١سنة١٤٠٣هـ.

([3]) الحديث أخرجه: مسلم في صحيحه برقم/١٢٣.

([4]) الحديث أخرجه: مسلم في صحيحه برقم/١٩١.

قوله صلى الله عليه وسلم:((ليخرجن قوم من أمتي بشفاعتي يسمون بالجهنميين))(١).

فهؤلاء جميعا غير محرومين من الشفاعة بنص الآيات الواردة، أما أن هناك من حُرم الشفاعة؛ حيث إنها لا تنفعهم لا قبل الدخول في النار ولا بعد الدخول فيها، وقد تكرر الوعد الإلهي في القرآن الكريم لعدة أصناف من الناس بأن يكونوا خالدين في النار لا تنالهم شفاعة الشافعين.

ثانيًا: غير المشمولين بالشفاعة:

ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية بعض الآيات والأحاديث التي تشير إلى المحرومين من الشفاعة .

١ـ الكافرون:

قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [٢].

وكذلك في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔاۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۚ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [٣]، وقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ [٤]، وغير ذلك الكثير من الآيات التي ذكرت خلود الكافرين في النار.

٢ـ المرتدون:

---

(١) الحديث أخرجه: البخاري في الرقاق برقم/٦٥٦٦ ، وأبو داوود في سننه برقم/٤٧٤٠، وابن ماجة في الزهد برقم/٤٣١٥، والجهنّميُّون: هم الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم: ((ليصيبن أقواما سفع من النار بذنوب أصابوها عقوبة، ثم يُدخلهم الله الجنة بفضل رحمته، يقال لهم: الجهنميون)) وهذا الحديث رواه: البخاري في صحيحه برقم/ ٧٤٥٠.

(٢) سورة البقرة/٣٩.

(٣) سورة آل عمران/١١٦.

(٤) سورة البينة/٦.

فقد قال الله تعالى بشأنهم: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [1].

٣ـ المشركون:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ وَفِي ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴾ [2].

٤ـ المكذبون والمستكبرون:

قال تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [3].

٥ـ المنافقون والمنافقات:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ هِيَ حَسْبُهُمْ ۚ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ [4]، وغير ذلك ممن ذكرهم القرآن الكريم بالخلود في النار.

يتضح مما تقدم أن: الشفاعة ثابتة بالكتاب والسنة ينالها المؤمنون الذين ارتضى الله ـ تعالى ـ دينهم، وهذا هو القيد المهم والأساسي في الشفاعة والتي تتم عن طريقين:

الأول: دلالة آيات القرآن الكريم التي تحدثت عن الشفاعة .

والثاني: عدم خلود عصاة المؤمنين المذنبين في النار، وأنهم يخرجون من النار عن طريق الشفاعة، وأن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ والمؤمنين الصالحين والملائكة وغيرهم، ممن ذكرهم القرآن الكريم واختصهم الله ـ تعالى ـ بالشفاعة كلهم يشفعون لمن يستحق الشفاعة بعد استيفاء شروطها.

([1]) سورة البقرة/٢١٧.

([2]) سورة التوبة/١٧.

([3]) سورة الأعراف/٣٦.

([4]) سورة التوبة/ ٦٨.

والشفاعة الأولى تكون لنبينا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهي أعظم الشفاعات وهي المقام المحمود الذي ذكره الله تعالى له ووعده إياه، وأمرنا رسولنا الكريم أن نسأل الله ـ تعالى ـ إياه له صلى الله عليه وسلم بعد كل أذان.

أما بالنسبة لأنواع الشفاعة فقد أقر بها أهل السنة وذكروا بأنها حق، كما آمن بها الصحابة ـ رضوان الله تعالى عليهم ـ ودرج على الإيمان بذلك التابعون لهم بإحسان ـ رضي الله عنهم جميعا ـ ، وأنكرها في آخر عصر الصحابة الخوارج، وأنكرها في عصر التابعين المعتزلة وقالوا بخلود من دخل النار من أهل الكبائر من أمته فخالفوا بذلك صحة الأحاديث الواردة في شفاعته صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته.

وعلى ذلك فالشفاعة من السمعيات التي تؤيدها النصوص الشرعية فلا سبيل لإنكارها.

المبحث الثاني
الشفاعة بين المثبتين والنافين

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: المثبتون للشفاعة وأدلتهم.

المطلب الثاني: النافون للشفاعة وأدلتهم.

تمهيد:

لا بد من وقفة هنا قبل حديثنا عن المثبتين للشفاعة والنافين لها؛ وذلك لتحرير محل النزاع وهو كالآتي:

تحرير محل النزاع:

أجمعت الأمة الإسلامية على أن لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ شفاعة في الآخرة، وقد قامت الأدلة على ذلك، وإنما الخلاف بينهم في أن هذه الشفاعة لمن تكون؟.

فعند المعتزلة أن الشفاعة تكون للتائبين من المؤمنين، وعند الأشاعرة تكون لأهل الكبائر من أمة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فقد اتفقوا على العفو عن الصغائر مطلقا وعن الكبائر بعد التوبة، وعلى أنه لا عفو عن الكفر على اختلاف في الجواز عقلا، واختلفوا في العفو عن الكبائر بدون التوبة، فجوزه أهل السنة مع الشفاعة(١)، ومنعه المعتزلة سمعاً وإن جاز عقلا عند الأكثرين منهم، وقد ذكرت المعتزلة بأنه لا يجوز العفو عن الكبيرة وأن صاحبها مخلد في النار فمنعوا الشفاعة فيها (٢).

ولقد أنكر الخوارج الشفاعة، ولعل السبب الذي أدى بهم إلى إنكارهم الشفاعة للمذنبين من أهل التوحيد وإخراجهم من النار ودخولهم الجنة؛ هو ما استقر عليه قولهم في حكم مرتكب الكبيرة، فقد أجمعوا على أن كل كبيرة كفر إلا

---

(١) شرح المقاصد. سعد الدين التفتازاني تحقيق.د/ عبد الرحمن عميرة. جـ١٤٨/٥. مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ط ١٤٠٩هـ١٩٨٩م، تحفة المريد على جوهرة التوحيد. لشيخ الإسلام/إبراهيم البيجوري. ص٢٨٨.ط/ الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية سنة١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

(٢) شرح الأصول الخمسة. للقاضي عبد الجبار تحقيق.د/ عبد الكريم عثمان. ص٦٨٨، والمختصر في أصول الدين. للقاضي عبد الجبار ص٢٧٧.

النجدات(١)، فإنها لا تقول بذلك، وأجمعوا على أن الله ـ تعالى ـ يعذب أصحاب الكبائر دائماً.

قال البزدوي: " وقالت الخوارج صاحب الصغيرة وصاحب الكبيرة إذا خرجا من الدنيا من غير توبة يخلدان في النار ويعذبان بعذاب الكفار؛ لأنه عندهم يكفر بارتكاب الذنوب كبيرة كانت أو صغيرة " (٢).

وأما المعتزلة: فقد أخرجوا مرتكب الكبيرة من الإيمان ولم يدخلوه في الكفر إلا باستحلاله، هذا وقد ذكر القاضي عبد الجبار مجمل القول في هذه القضية قائلا: " لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثابتة للأمة وإنما الخلاف في أنها لمن تثبت؟

فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين، وعند المرجئة إنها للفساق من أهل الصلاة (٣).

فالقاضي عبد الجبار هنا يحدد مذهب المعتزلة بقوله: "عندنا إن الشفاعة للتائبين من المؤمنين " ويحدد مذهب غيرهم ممن يرون أن شفاعته ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثابتة لأهل الكبائر من الأمة بقوله: " وعند المرجئة أنها للفساق من أهل الصلاة".

والخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في مسألة العفو عن الكبائر، فمن جوز العفو عنها بدون الشفاعة فمن باب أولى يجوز العفو عنها مع الشفاعة وهم الأشاعرة.

---

(١) النجدات: يقال لهم النجدية وهم أتباع نجدة بن عامر الحنفي وهم يقولون: إن الله (تعالى) لا يخلد المؤمنين في النار ثم يدخلهم الجنة. انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري. تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد. جـ٢/١٧٤وما بعدها. ط/ المكتبة العصرية بيروت سنة١٤١١هـ .

(٢) أصول الدين.لأبي الحسن البزدوي. ص١٣٥ ط/ دار المدينة.بيروت سنة١٣٤٦هـ .

(٣) شرح الأصول الخمسة ص٦٨٨.

ومن قال لا يجوز العفو عن الكبيرة وأن صاحبها مخلد في النار ومنع الشفاعة، وهم المعتزلة.

أيضا لم يختلف رأي الخوارج كثيراً عن المعتزلة فإن المؤدى واحد عند كل منهما وهو تخليد مرتكب الكبيرة في النار.

المطلب الأول
المثبتــون للشفاعــة وأدلتهم

نتحدث في هذا المبحث إن شاء الله ـ تعالى ـ عن المثبتين للشفاعة للعصاة من المسلمين؛ ألا وهم أهل السنة والجماعة وجماهير العلماء قديماً وحديثاً الذين يتبعون الكتاب والسنة، فنجد أن موقفهم اتجاه مرتكب الكبيرة موقفا وسطا معتدلا، فلم يتشدد أهل السنة تشدد الخوارج والمعتزلة إزاء صاحب الكبيرة إلى حد إخراجه من الإيمان وخلوده في النار.

فمسألة الشفاعة للمذنبين العصاة من المؤمنين قبل أو بعد دخول النار وخروجهم منها ودخولهم الجنة، هي مسألة مساره منذ عهد الصحابة، وكان جمهور الصحابة وعامتهم يثبتون الشفاعة، وينكرون على من ينكرها، فقد ذكر ابن حجر: أن الخوارج المبتدعة كانوا ينكرون الشفاعة، وكان الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ينكرون إنكارهم هذا ويتحدثون بما سمعوا من النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في ذلك (١).

وقد عبر التفتازاني عن رأي الأشاعرة بقوله: " وهي عندنا تجوز لأهل الكبائر" (٢).

والتفتازاني هنا يعبر عن رأي الأشاعرة أصدق تعبير: فشيخ المذهب أبو الحسن الأشعري يعقد باباً يجعل عنوانه: (باب الكلام في الشفاعة والخروج من النار) ينتهي فيه إلى أن الشفاعة للمذنبين المرتكبين الكبائر (١).

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري. جـ١/٤٥٧.

(٢) شرح المقاصد. للتفتازاني.جـ٢/٢٣٩.

والباقلاني يقول: " اعلم أن أهل السنة والجماعة أجمعوا على صحة الشفاعة منه لأهل الكبائر من هذه الأمة" (٢).

أما الجويني فيقول: " أن الأخبار المأثورة شاهدة بتعلق الشفاعة بأصحاب الكبائر" (٣).

فمن هنا نرى أن أهل السنة قالوا بإثبات الشفاعة للعصاة من المسلمين وردوا على المعتزلة والخوارج ومن سار على نهجهم في إنكار الشفاعة لمرتكب الكبيرة من المؤمنين، وسنبدأ بمعرفة موقفهم في العفو عن مرتكب الكبيرة.

أولا: موقف أهل السنة في العفو عن مرتكب الكبيرة:

أجاز أهل السنة من حيث العقل أن يعفو الله ـ تعالى ـ عن مرتكب الكبيرة ويغفر له ابتداء ومعنى العفو والغفران عندهم هو ترك العقوبة والستر عليها بعدم المؤاخذة، وهذا عندهم جائز عقلا وشرعا.

أما من حيث العقل: فإن العفو والصفح عن مستحق العقوبة محمود بين العقلاء ومعدود من المكارم والمعالي؛ ولذلك نوه إليه الشرع في مثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ وَإِن تَعۡفُواْ وَتَصۡفَحُواْ وَتَغۡفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴾ (٤)، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ

(١) الإبانة عن أصول الديانة.لأبي الحسن الأشعري. تحقيق/ قصي محب الدين الخطيب.ص٧٤ط٢سنة١٣٩٧هـ ، وأيضا الإبانة عن أصول الديانة. تحقيق. د/ فوقية حسين محمود.ص٢٤١. دار الأنصار بالقاهرة.ط/سنة١٣٩٧هـ١٩٧٧م.

(٢) التمهيد. للباقلاني. تحقيق/ عماد حيدر ص٤١٨.ط بيروت سنة١٩٨٧م.

(٣) شرح المواقف. للإيجي ص٣٨٠.

(٤) سورة التغابن/١٤.

﴿ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [1]، وغير ذلك الكثير والكثير من الأدلة الشرعية الواردة في ذلك.

كذلك يرى أهل السنة أن إسقاط العقاب والعفو عن مرتكب الكبيرة فيه نفع للعبد المستحق للعقوبة ولا ضرر في ذلك(٢).

ثانياً: موقف أهل السنة من الشفاعة لمرتكب الكبيرة وأدلتهم:

نرى أن أهل السنة كان موقفهم واضحاً في إثبات الشفاعة لمن ارتكب كبيرة من المؤمنين؛ ولذلك يذكر الأشعري ذلك ضمن ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة، بأن شفاعته صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر يتفرع عندهم من قاعدتين:

أولهما: قاعدة القول بشرعية التحسين والتقبيح العقليين، وفي ذلك يقول إمام الحرمين: "فإن رددنا الأمر إلى الحق، ولم نقل بالتحسين والتقبيح، فالرب تعالى يفعل ما يشاء" (٣).

والثانية: قاعدة تجويز العفو من الله ـ تعالى ـ عن مرتكب الكبيرة ابتداء، وفي ذلك يقول إمام الحرمين: " من جوز الصفح والعفو بدءاً من الله تعالى لا يمنع الشفاعة " (٤).

بالإضافة إلى ما تقدم يقول أهل السنة: إنه في حال تسليمنا بأصول المعتزلة من الحسن والقبح ورجعنا إلى قواعد الشاهد، كما هو شأنهم في ذلك، فإنه لا يقبح

---

(١) سورة الشورى/٢٥.

(٢) انظر: أبكار الأفكار للأمدي. جـ٤/٣٦٤.تحقيق.د/ أحمد المهدي دار الكتب المصرية.ط١ سنة١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.

(٣) انظر: شرح المواقف. للإيجي جـ٨/١٨١ وما بعدها، وأصول أهل السنة والجماعة.لأبي الحسن الأشعري.تحقيق.د/ محمد السيد الجليند.ص٩١مطبعة التقدم سنة ١٩٨٧م، وشرح الإرشاد إلى قواعد الأدلة في أصول الاعتقاد. أبو بكر بن ميمون.تحقيق.د/ أحمد حجازي السقا ص ٤٩٤. مكتبة الأنجلو المصرية سنة١٤٠٧هـ .

(٤) الإرشاد ص٤٩٣ .

عند العقلاء أن يشفع عند الملك بعض المخلصين لديه في مذنب استحق عقاباً، وفي هذا يقول إمام الحرمين: " إذا عظم قدر بعض الخدم عند الملك لم يقبح منه تشفيعه في جمع من المذنبين" (١).

أما أدلة أهل السنة والجماعة:

استدل أهل السنة والجماعة على قولهم بإثبات الشفاعة بأدلة كثيرة، تنوعت مصادرها فبعضها من القرآن الكريم، وبعضها من السنة النبوية وبعضها من الإجماع والبعض الآخر من العقل، وهي كالآتي:

أولا: الأدلة القرآنية:

وجد أهل السنة أن هناك آيات كثيرة تنفي الشفاعة مطلقا والتي استدل بها النافون للشفاعة وللشفيع كذلك، وآيات أخرى تثبتها موقوفة على إذنه تعالى وارتضائه للعبد، فحاولوا التوفيق بين آيات النفي وآيات الإثبات توفيقاً يقبله العقل.

فذكر أن من الآيات الواردة في نفي الشفاعة:

قولـــه تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾[٢].

وقولـــــه تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[٣]. وقولـه تَعَالَىٰ: ﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ ﴾[٤].

وهناك آيات تدل على نفي الشفيع، منها:

قولـــه تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ﴾[١]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴾[٢]، فهذه الآيات تدل على نفي الشفيع.

---

(١) الإرشاد ص٣٩٤.

(٢) سورة البقرة /٤٨.

(٣) سورة البقرة/٢٥٤.

(٤) سورة يس/٢٣.

وهناك آيات كثيرة تثبت الشفاعة والشفيع، منها:

استدل أهل السنة بعدة أدلة تؤيد موقفهم من إثبات الشفاعة والشفيع وردوا بها على خصومهم، ومنها:

الدليل الأول: في قوله تعالى حكاية عن رسول الله عيسى عليه السلام: ﴿...إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾(٣).

وجه الاستدلال: أن هذه الشفاعة من سيدنا عيسى عليه السلام.أما أن يقال: إنها كانت في حق الكفار، أو في حق المسلم المطيع، أو في حق المسلم صاحب الصغيرة، أو المسلم صاحب الكبيرة بعد التوبة، أو المسلم صاحب الكبيرة قبل التوبة.

والقسم الأول باطل؛ لأن قوله تعالى:﴿ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ لا يليق بالكفار، والقسم الثاني والثالث والرابع باطل؛ لأن المسلم المطيع والمسلم صاحب الصغيرة والمسلم صاحب الكبيرة لا يجوز بعد التوبة تعذيبه عقلا عند الخصم.

وإن كان كذلك لم يكن قوله تعالى: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ لائقاً بهم، وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يقال: إن هذه الشفاعة إنما وردت في حق المسلم صاحب الكبيرة قبل التوبة، وإذا صح القول بهذه الشفاعة في حق سيدنا عيسى ـ عليه السلام ـ ، صح القول بها في حق سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ ضرورة أنه لا قائل بالفرق(٤).

---

(١) سورة الأنعام/٥١.

(٢) سورة الشعراء/١٠٠.

(٣) سورة المائدة/ جزء من الآية ١١٨.

(٤) راجع: تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب. للإمام/ فخر الدين الرازي، جـ١٣/١٤٤ ط/ دار الفكر للطباعة والنشر ، الشفاعة العظمى في يوم القيامة.لفخر الدين الرازي.تحقيق.د/ أحمد حجازي السقا ص٤٥.

الدليل الثاني: في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴿٨٦﴾ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٨٧﴾ ﴾[1].

وجه الاستدلال: ليس في ظاهر الآية أن المقصود منها أن المجرمين لا يملكون الشفاعة لغيرهم، أو أنهم لا يملكون شفاعة غيرهم لهم؛ لأن المصدر كما يجوز ويحسن إضافته إلى الفاعل، يجوز ويحسن إضافته إلى المفعول، إلا أنا نقول: يجري مجرى إيضاح الواضحات؛ فإن كل أحد يعلم أن المجرمين الذين يساقون إلى جهنم وردا، لا يملكون الشفاعة لغيرهم. فتعين حملها على الوجه الثاني، فإذا ثبت هذا فنقول: الآية تدل على حصول الشفاعة لأهل الكبائر(٢).

الدليل الثالث: قوله تعالى في صفة الملائكة: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾[3].

وجه الاستدلال: أن صاحب الكبيرة مرتضي عند الله ـ تعالى ـ، وكل من ارتضاه الله ـ تعالى ـ وجب أن يكون من أهل الشفاعة. إنما قلنا: إن صاحب الكبيرة مرتضي عند الله: لأنه مرتضي عند الله إيمانه وتوحيده، وكل من صدق عليه أنه مرتضي عند الله بحسب هذا الوصف، يصدق عليه أنه مرتضي عند الله، قال ابن عباس في قوله تعالى: (وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ) أي الذين ارتضى لهم شهادة ألا إله إلا الله ؛ فثبت أن صاحب الكبيرة مرتضي عند الله لإثباته للشهادة، وإذا ثبت هذا وجب أن يكون من أهل الشفاعة، لقوله تعالى: (وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ).

وإذا ثبت أن صاحب الكبيرة داخل في شفاعة الملائكة، وجب دخوله في شفاعة الأنبياء، وشفاعة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ. ضرورته أنه لا قائل بالفرق(١).

---

(١) سورة مريم/٨٥:٨٧.

(٢) تفسير الفخر الرازي، جـ٢١/٢٥٤.

(٣) سورة الأنبياء/٢٨.

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [٢].

وجه الاستدلال: أن الله ـ تعالى ـ ذكر ذلك في معرض التهديد للكفار، وقد خصهم بذلك، ولو كان حال المسلم كذلك لم يبق في التهديد فرق بين المؤمن والكافر، فكان تخصيص الكافر عبثاً، فوجب أن يكون حال المسلم بخلافه (٣).

الدليل الخامس: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [٤].

وجه الاستدلال: ليس في الآية ذكر التوبة، والآية تحمل على أن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ متى استغفر للعصاة والظالمين فإن الله ـ تعالى ـ يغفر لهم، وهذا يدل على أن شفاعة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ في حق أهل الكبائر مقبولة في الدنيا؛ فوجب أن تكون مقبولة في الآخرة لأنه لا قائل بالفرق(٥).

وهناك الكثير من الأدلة القرآنية التي استدل بها أهل السنة على ثبوت الشفاعة، وقد استطاعوا أن يجمعوا بينها وبين الآيات النافية للشفاعة، فقد حمل أهل السنة الآيات التي تنفي الشفاعة على أنها واردة في حق الكافرين، وحملوا الآيات الواردة بإثبات الشفاعة على أنها في حق عصاة المسلمين، وفي هذا يقول الأشعري لمن نفى الشفاعة لمرتكب الكبيرة : أنه قد أجمع المسلمون على أن لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ شفاعة، فلمن الشفاعة؟ أهي للمذنبين المرتكبين للكبائر. أم للمؤمنين المخلصين؟. فإن قالوا للمذنبين المرتكبين للكبائر وافقوا، وإن قالوا

([١]) راجع: تفسير الفخر الرازي، جـ٢٩/ ٢٧٨، والجامع لأحكام القرآن.لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي جـ١١/١٩١.دار الفكر للطباعة والنشر.

([٢]) سورة المدثر/٤٨.

([٣]) الشفاعة. للرازي ص ٤٨، والأربعين في أصول الدين. للرازي.ص٢٤٨ط/ مكتبة الكليات الأزهرية سنة١٤٠٦هـ .

([٤]) سورة النساء/٦٤.

([٥]) الشفاعة. للرازي ص٤٩، والأربعين في أصول الدين ص٢٤٨.

للمؤمنين المبشرين بالجنة الموعودين بها. قيل لهم: فإن كانوا موعودين بالجنة، وبها مبشرين والله تعالى لا يخلف وعده، فما معنى الشفاعة لقوم لا يجوز عندكم ألا يدخلهم الله جناته؟! فإن قال المعتزلة تحمل الشفاعة على زيادة الدرجات، فإن هذا الكلام غير مقبول في نظر أهل السنة؛ وذلك لأن زيادة الدرجات شيء وعد الله تعالى به في قوله ﷻ﴿ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ ﴾ [1] والله تعالى لا يخلف وعده، وهذا على مذهب المعتزلة خاصة، ثم يذكر الأشعري بعد ذلك أن الشفاعة المعقولة هي فيمن استحق عقاباً أن يوضع عنه العقاب، أو فيمن من لم يعده الله شيئا أن يتفضل عليه به (٢).

والواضح أن الأشعري قد خاطبهم بالأدلة العقلية التي لا يستطيعون معها الإنكار ومع ذلك فقد تمسكوا بموقفهم في هذه المسألة.

ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

استدل أهل السنة بأدلة كثيرة من السنة النبوية الشريفة، منها ما وصل إلي درجة التواتر في المعني، ومنها ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومنها ما لم يصل إلى درجة الصحة، وما يهمنا هنا هو ذكر الأدلة التي استدلوا بها في إثبات الشفاعة لأهل الكبائر، ومنها :

١ـ قوله صلى الله عليه وسلم: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))(٣).

ففي هذا الحديث الشريف دلالة صريحة على ما ذهب إليه الأشاعرة، ولذلك يقول الإمام الباقلاني: " أن هذا الحديث فيه الحجة على من أنكر الشفاعة أصلاً ومن قال أنها لغير أهل الكبائر" (١).

---

(١) سورة النساء/١٧٣.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة. لأبي الحسن الأشعري.تحقيق.د/ فوقية حسين محمود.جـ٢/٢٤٣.

(٣) الحديث أخرجه: أبو داوود في السنن.كتاب السنةـ باب الشفاعة جـ٤/٢٣٦ برقم ٤٧٣٩، والترمذي في السنن. كتاب صفة القيامة باب ما جاء في الشفاعة جـ٤/ ٥٣٩ برقم٢٤٣٥.

والخصم هنا وهم المعتزلة وغيرهم ممن ينكر الشفاعة عندما لم يجدوا كلاما له قيمة يمكن أن يقال في متن الحديث، ولذلك اعترضوا على إسناده فقالوا: " إن هذا الخبر ـ شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي ـ لم تثبت صحته أولا، ولو صح فإنه منقول بطريق الآحاد عن النبي ومسألتنا طريقها العلم فلا يصح الاحتجاج به" (٢)، وسوف نوضح ذلك بصورة أوضح وأوسع في مكان من هذا البحث.

٢ـ ما روي عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات لا يشرك بالله شيئا)) (٣).

٣ـ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعير من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير)) (٤).

وغير ذلك من الأحاديث النبوية الدالة على ثبوت الشفاعة في أهل الكبائر وفي العصاة من المسلمين، ونلاحظ أن أدلة ثبوت الشفاعة في الأحاديث النبوية، أنها أحاديث مفصلة غير مجملة بخلاف أدلة ثبوت الشفاعة الواردة في القرآن الكريم فهي أدلة عامة غير مفصلة.

---

(١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده للباقلاني. تحقيق الشيخ/ محمد زاهد الكوثري ص١٧٠ط٢ مطبعة الخانجي سنة١٩٦٣.

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار تحقيق.د/ عبد الكريم عثمان. ص٦٩٠.

(٣) الحديث أخرجه: البخاري في صحيحه برقم/٥١٧٦، ومسلم في الإيمان برقم/١٩٩، والترمذي في الدعوات برقم/٣٦٠٢.

(٤) الحديث أخرجه: البخاري في صحيحه برقم٤٤.

ثالثا: الأدلة العقلية:

أما الأدلة العقلية على إثبات الشفاعة فقد ذكر الإمام الرازي أن هناك أدلة عقلية على إثبات الشفاعة، ومنها:

الدليل الأول: قال الرازي: أجمعنا على وجوب الشفاعة لمحمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ فتأثيرها إما أن يكون في زيادة المنافع، أو في إسقاط المضار، والأول باطل وإلا لكنا شافعين للرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا طلبنا من الله ـ تعالى ـ أن يزيد من فضله عندما نقول: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وإذا بطل هذا القسم تعين الثاني وهو المطلوب (١).

الدليل الثاني: يمكن صياغة الدليل العقلي على إثبات الشفاعة هكذا: الشفاعة أمر ممكن أثبته السمع، فالشفاعة لا بد أن تقع، إما لأنها أمر ممكن؛ فإن العقل لا يعارض في إثباتها، وإما أنه لا بد أن تقع فلأنه يترتب على وقوعها محال بعد تأكيد السمع على هذا الوقوع.

ولما كانت أقسامها وشروطها وكيفيتها وممن تقع شيء لا ينفيه العقل ولا يثبته توقف ذلك على السمع. من هنا كان المعول عليه في إثباتها هو الأدلة السمعية بصفة أساسية (٢).

وبعد كل هذه الأدلة وبعد إجماع المسلمين في الرغبة إلى الله ـ تعالى ـ في أن يرزقهم الشفاعة فلا سبيل إذاً لإنكارها.

تعقيب:

مما سبق يتبين لنا أن ما استدل به المثبتون للشفاعة لا يتعارض مع الآيات القرآنية التي يفهم من ظاهرها عدم الشفاعة، وما ذاك إلا لأن هذه الآيات تتعلق بالكافرين، يقول القرطبي في ذلك: أجمع المفسرون على أن المراد بقوله تَعَالَى: ﴿

---

(١) الأربعين للرازي ص٤٩.

(٢) الإرشاد. للجويني.تحقيق/ أسعد تميم.ص٣٣١ مؤسسة الكتب الثقافية.ط١ سنة ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾ (1) هي النفس الكافرة لا كل نفس(2).

ويقول الحافظ ابن كثير في قوله تعالى: (وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ) أي من الكافرين، كماقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾(3) ، وكما قال عن أهل النار: ﴿ فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ١٠٠ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٖ ﴾(4)، وقولهتَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ ﴾(5) ثم قال: (فأخبر أنهم إن لم يؤمنوا برسوله ويتبعوه على ما بعثه به ووافوا الله يوم القيامة على ما هم عليه، فإنه لا ينفعهم قرابة قريب ولا شفيع ذي جاه ولا يقبل منهم فداء....)(6)

وكذلك مما يؤكد أن الشفاعة المنفية في الآيات هي الشفاعة للكفار قوله صلى الله عليه وسلم: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))(7)، وغير ذلك من الأحاديث التي ذكرناها من قبل.

وعلى هذا فإذا كانت الشفاعة لأهل الكبائر ثابتة بنص حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فلا بد وأن تكون الشفاعة المنفية في الآية هي الشفاعة للكفار وذلك جمعاً بين الآية والأحاديث.

وقد ذكر ذلك الباقلاني في التمهيد حيث قال: " والأخبار في الشفاعة أكثر من أن يؤتى عليها وكلها متواترة متوافقة على خروج الموحدين من النار بشفاعة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وإن اختلفت في ألفاظها.. " (1).

---

(1) سورة البقرة/٤٨.

(2) الجامع لأحكام القرآن الكريم. للقرطبي.جـ١/٣٧٩.دار الفكر بيروت .لبنان.

(3) سورة المدثر/٤٨.

(4) سورة الشعراء/١٠٠،١٠١.

(5) سورة البقرة/٤٨.

(6) تفسير القرآن العظيم. للحافظ ابن كثير.جـ١/٨٩ دار إحياء الكتب العربية.

(7) الحديث أخرجه: أبو داوود في السنن.كتاب السنة. باب الشفاعة جـ٤/٢٣٦ برقم ٤٧٣٩، والترمذي في السنن. كتاب صفة القيامة باب ما جاء في الشفاعة جـ٤/ ٥٣٩ برقم٢٤٣٥.

وبذلك يسقط ما تعلق به المعتزلة من عدم صحة هذا الحديث ـ شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي ـ فقد أثبتنا صحته، ويسقط أيضا ما تعلقوا به من أنه منقول بطريق الآحاد فقد أثبتنا أن لفظه وإن كان مرويا بطريق الآحاد إلا أن المعنى قد روي على سبيل التواتر فيكون حجة.

أما آيات الإثبات: فتتعلق برفع درجات بعض المؤمنين وعصاة المسلمين. وهذا ما يقتضيه العقل لأن الناس يوم القيامة إما مؤمنون أو كافرون أو خلطوا عملا صالحا وأخر سيئاً والعدل يقتضي أن يدخل المؤمنون الجنة، ويدخل الكافرون النار.

أما عصاة المسلمين فالعدل يقتضي إما أن يعفو الله ـ تعالى ـ عنهم بشفاعة نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، أو يقضوا ما عليهم من العقوبة ثم يدخلون الجنة.

([1]) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل. أبو بكر الباقلاني.تحقيق.د/عماد الدين أحمد حيدر.ص٤١٨.ط/مؤسسة الكتب الثقافية بيروت سنة١٤١٤هـ.

المطلب الثاني
النافــون للشفاعــة وأدلتهم

أولا: رأي المعتزلة:

يقول القاضي عبد الجبار: " عندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين وعند المرجئة أنها للفساق من أهل الصلاة" (١)، ويؤكد هذا المعنى فيقول: " فحصل لك بهذه الجملة العلم بأن الشفاعة ثابتة للمؤمنين دون الفساق من أهل الصلاة " (٢)

وقد عبر التفتازاني عن رأي المعتزلة في الشفاعة بقوله: " المعتزلة قصروها ـ أي الشفاعة ـ على المطيعين والتائبين لرفع الدرجات وزيادة المثوبات" (٣).

١ـ موقف المعتزلة في العفو عن مرتكب الكبيرة:

حاصل القول أن المعتزلة ـ في جواز العفو عن مرتكب الكبيرة عقلا ـ فريقان:

الفريق الأول: البصريون: وقد ذكروا بأنه يجوز عقلا أن يعفو الله ـ تعالى ـ عن مستحق العقاب فلا يعاقبه، وقد امتد هذا الحكم من هذا الفريق من المعتزلة ليشمل كل مستحق للعقاب من فاسق أو كافر، ولكن مع تجويز هذا الفريق للغفران وللعفو عقلا: قالوا إن ذلك يمتنع سمعا؛ وتعللوا في ذلك كما يقول القاضي عبد الجبار: " إن الله تعالى أخبرنا أنه يفعل بهم ـ أي العصاة من الكفار والفساق ـ ما يستحقونه" (٤).

وقد احتج هذا الفريق من المعتزلة عن امتناع العفو سمعا بالنصوص الواردة في وعيد أصحاب الكبائر والفساق ومنها قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص٦٨٨.

(٢) المصدر السابق ص٦٩٠.

(٣) شرح المقاصد للتفتازاني.جـ٢/٢٣٩.

(٤) شرح الأصول الخمسة. ص٦٤٤، المغني. للقاضي عبد الجبار. راجعه د/إبراهيم مدكور، وحققه/د.أبو العلا عفيفي. جـ١٠٢/١٤وما بعدها ، وراجع:شرح المقاصد للتفتازاني.جـ١٤٨/٥.

حُدُودَهُۥ يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدٗا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٞ مُّهِينٞ ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمۡ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [2].

وهناك الكثير من الآيات الدالة على الوعيد والخلود للكافر والفاسق، ومن هنا ذكر المعتزلة بأنه لو تحقق العفو وتركت العقوبة بالنار؛ للزم الخلف في الوعيد والكذب في الأخبار. واللازم باطل فكذا الملزوم(٣).

<u>أما الفريق الثاني: البغداديون</u>: ويمثلهم أبو القاسم الكعبي(٤)، وقد اتفق هؤلاء مع الفريق الأول على امتناع العفو عن مستحق العقاب سمعا للنصوص المذكورة وزادوا عليهم بمنع ذلك من حيث العقل أيضا، ولقد امتنع الكعبي ومن تبعه على امتناع العفو عن مستحق العقاب عقلا، وذلك لأن تجويز العفو يعد إغراء للمكلف عن فعل القبيح؛ ولأن المكلف يتكل على العفو ويرتكب القبائح والإغراء بالقبيح قبيح فيمتنع إسناده إلى الله ـ تعالى ـ . فإذاً يمتنع العفو(٥).

---

(١) سورة النساء/١٤.

(٢) سورة السجدة/٢٠.

(٣) شرح المقاصد. للتفتازاني جـ٥/١٤٥.

(٤) هو: أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، ينتسب إلى بني كعب بن ربيعة بن عامر، نشأ في مدينة بلخ في خراسان وانتقل منها إلى بغداد في طلب العلم، وهو من أئمة المعتزلة ورأس طائفة الكعبية. انظر: الملل والنحل.تحقيق/ عبد العزيز الوكيل جـ١/١٧٨ مؤسسة الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٦٨م.، وراجع: الفرق بين الفرق للبغدادي تحقيق/الشيخ إبراهيم رمضان ص١٦٩دار المعرفة بيروت ط١سنة١٤١٥هـ١٩٩٦م.

(٥) المصدر السابق جـ٥/١٤٩.

فالمعتزلة إذاً متفقون من حيث السمع على امتناع العفو عن مرتكب الكبيرة للنصوص الواردة في الوعيد المتناولة للكافر والفاسق، فلو تحقق العفو ـ على رأيهم ـ للزم الخلف والكذب وهما محالان على الله تعالى.

كان هذا هو موقف المعتزلة من العفو عن مرتكب الكبيرة، فما هو إذاً موقفهم من الشفاعة لمرتكب الكبيرة؟.

٢ـ موقف المعتزلة من الشفاعة لمرتكب الكبيرة:

لا ينكر المعتزلة ثبوت شفاعة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وإنما ينكرون ثبوتها في مرتكب الكبيرة الذي مات ولم يتب من ذنبه، يقول القاضي عبد الجبار عند كلامه عن الشفاعة: " لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي صلى الله عبيه وسلم ثابتة للأمة؛ وإنما الخلاف في أنها تثبت لمن ؟ فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين، وعند المرجئة أنها للفساق من أهل الصلاة " (١).

وقد جاء نفي المعتزلة الشفاعة لمرتكبي الكبيرة؛ نتيجة لقولهم بوجوب الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية، وأنه لا يجوز الخلف في الوعيد لأنه لو جاز الخلف في الوعيد لجاز في الوعد، وفي هذا يقول القاضي عبد الجبار موضحاً موقف المعتزلة من الشفاعة لمرتكب الكبيرة: علم من الدين بالضرورة أن الله وعد وتوعد وأنه يفعل ما وعد وتوعد به، ولا يجوز أن يخلف وعده ووعيده وإلا لكان خلفاً، والخلف في حق الله تعالى كذب، والكذب قبيح والله تعالى لا يفعل القبيح لعلمه بقبحه ولغناه عنه وإلى هذا أشار بقوله ﭧ چئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ چ (٢)، وبعد فلو جاز الكذب في الوعيد لجاز في الوعد لأن الطريق في الموضعين واحد، فإن قال فرق بينهما لأن الخلف في الوعيد كرم وليس كذلك في الوعد، قلنا: ليس كذلك لأن الكرم من المحسنات والكذب قبيح بكل وجه فكيف نجعله

---

(١) شرح الأصول الخمسة ص٦٨٧.

(٢) سورة ق/٢٩.

كرماً....)(١)، هذا وتعويلا من المعتزلة في فهمهم للشفاعة على قولهم بالحسن والقبح، يعد القاضي عبد الجبار: " الشفاعة لمن مات مرتكباً لكبيرة ولم يتب منها من قسم القبيح الذي لا يجوز لله ـ تعالى ـ أن يفعله، وهذا ما دل عليه قوله السابق، وهو أن شفاعة الفساق الذين ماتوا على الفسوق ولم يتوبوا ينزل منزلة الشفاعة لمن قتل ولد الغير، وترصد للأخر حتى يقتله، فكما أن ذلك يقبح فكذلك ها هنا هذا " (٢)، بمعنى أن الشفاعة للفساق لا تجوز.

٣ـ أدلة المعتزلة على نفى الشفاعة لمرتكب الكبيرة:

وقد استدل المعتزلة على نفي الشفاعة في عصاة المؤمنين يوم القيامة إلى أدلة من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية والأدلة العقلية معتقدين أنها تؤيد مذهبهم؛ لكن أهل السنة فندوا هذه الشبه وردوا على هذه الأدلة كلها، وأثبتوا أنها لا تصلح لأن تكون دليلاً لإنكارهم، وسنورد هنا أدلتهم ورد أهل السنة عليها وهي كالآتي:

أولا: أدلتهم من القرآن الكريم:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾ [٣].

وقد ذكر القاضي عبد الجبار هذه الآية ضمن ما استدل به المعتزلة على مذهبهم فقال: (ومما يدل على ذلك قوله تعالى: (وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا) [٤].

ووجه دلالة الآية على مذهب المعتزلة عبر عنه الإيجي بقوله: (وهو ـ أي قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ ﴾ ـ عام في شفاعة النبي وغيره) [٥].

---

(١) المصدر السابق ص٦٨٧وما بعدها.

(٢) المصدر السابق ص٦٨٨.

(٣) سورة البقرة/٤٨.

(٤) الأربعين في أصول الدين. للرازي.ص٢٤٨، وقارن: شرح الأصول الخمسة ص٦٨٩.

(٥) المواقف. للإيجي ص٣٨٠.

ونفس هذا المعنى ذكره الرازي حيث قال في وجه استدلالهم: قالوا إنها تدل على نفي الشفاعة من ثلاثة أوجه :

الأول: قوله تعالى: (لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا)، ولو أثرت الشفاعة في إسقاط العقاب لكان قد أجزت عن نفس شيئاً.

الثاني: قوله تعالى: (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ) وهذه نكرة في سياق النفي فتعم جميع أنواع الشفاعة.

الثالث: قوله تعالى: (وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ)، ولو كان محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ شفيعا لأحد من العصاة لكان ناصراً له، وذلك على خلاف الآية) (١).

وقد رد عليهم أهل السنة بقولهم: ولا يقال الكلام عن الآية من وجهين:

الأول: أن اليهود كانوا يزعمون أن آباءهم يشفعون فآيسوا من ذلك فنزلت الآية.

والثاني: أن ظاهر الآية يقتضي نفي الشفاعة مطلقاً؛ إلا أنا أجمعنا على تطرق التخصيص إليه في حق زيادة الثواب لأهل الطاعة، فنحن أيضا نخصه في حق المسلم صاحب الكبيرة بالدلائل التي نذكرها، وهي كالآتي:

نجيب عن الأول: بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وعن **الثاني**: أنه لا يجوز أن يكون نفي الشفاعة في زيادة المنافع؛ لأنه تعالى حذر من ذلك اليوم بأنه لا تنفع فيه شفاعة وليس يحصل تحذير، إذا رجع نفي الشفاعة إلى تحصيل زيادة النفع؛ لأن عدم حصول زيادة النفع ليس فيه خطر ولا ضرر يبين أنه تعالى لو قال: اتقوا يوما لأسقط فيه عقاب المستحق للعقاب بشفاعة شفيع، وكان ذلك زجراً عن المعاصي؛ فثبت أن المقصود من الآية: هو نفي الشفاعة في إسقاط العقاب لا تأثيرها في زيادة المنافع) (٢).

---

(١) راجع: تفسير الفخر الرازي . جـ٥٧/٣، شرح الأصول الخمسة ص٦٨٩.

(٢) انظر:الأربعين في أصول الدين. للرازي.ص٢٤٨، الشفاعة العظمى في يوم القيامة.لفخر الدين الرازي.تحقيق.د/ أحمد حجازي السقا. ص٤٠.

الرد على هذا الدليل:

وقد رد الرازي على هذا الدليل بقوله: أما المتمسك بقوله تعالى: (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ) فهب أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ إلا أن تخصيص مثل هذا العام بذلك السبب المخصوص يكفي فيه أدنى دليل، فإذا قامت الدلائل الدالة على وجود الشفاعة وجب المسير إلى تخصيصها(١).

الدليل الثاني: قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [٢] .

وجه استدلالهم: أن الظالم لا يشفع له النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، وأن الشفاعة لا تكون إلا للمؤمنين لتحصل لهم مزية التفضل وزيادة الدرجات مع ما يحصل له صلى الله عليه وسلم من التعظيم والإكرام، ومتى حملت الآية على أن المراد بها الكفار فهو تخصيص بلا دليل يوجب ذلك، وقال إن الظالم هو الآتي بالظلم وذلك يتناول الكافر وغيره (٣).

وأما المراد هو المجاب لا الذي يطيعه غيره، فلو كان المقصد بالآية: نفع الشفيع الذي يطيعه غيره للزم أحد أمرين كلاهما محظور:

أما الأول: فهو أن يكون فوق الله أحد يطيعه الله ـ تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً ـ ولم يقل أحد به فضلا عن أنه كفر.

وأما الثاني: هو أنه لو صح ذلك لكان الشفيع أعلى حالاً من المشفوع إليه مع أنه من المسلم به أنه غير ذلك، فبطل أن يكون المراد من الشفيع في الآية: الشفيع الذي يطيعه غيره وتعيين أن يكون المراد به الشفيع المجاب (٤).

---

[١] انظر: تفسير الفخر الرازي. جـ٥٨/٣.

[٢] سورة غافر/١٨.

[٣] شرح الأصول الخمسة. ص٦٨٩،

[٤] المصدر السابق ص٦٨٩.

الرد على هذا الدليل:

وقد رد الرازي بقوله: أن قوله تعالى: (مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ) نقيض لقولنا للظالمين حميم وشفيع موجبة كلية، ونقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية، والسالبة يكفي في صدقها تحقق ذلك السلب في بعض الصور، ولا يحتاج فيه إلى تحقق ذلك السلب في جميع الصور، وعلى هذا نقول بموجبة لأن عندنا أنه ليس لبعض الظالمين حميم ولا شفيع يجاب ـ وهم الكفار ـ وإما أن يحكم على كل واحد منهم بسلب الحميم والشفيع فلا (١).

الدليل الثالث: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [٢].

وجه استدلالهم بالآية: هو أن ظاهرها يقتضي نفي الشفاعات بأسرها[٣].

الرد على هذا الدليل:

رد الرازي عليهم بأن قوله تعالى : (وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ) أن هذا عام في الكل، إلا أن سائر الدلائل دلت على ثبوت المودة والمحبة بين المؤمنين، وعلى ثبوت الشفاعة لهم، ويضيف الرازي بأن السبب في عدم الخلة والشفاعة يوم القيامة أمور، منها: أن لكل امرئ شأن مشغول به، أو أن الخوف الشديد غالب على كل أحد، أو أنه إذا نزل العذاب بسبب الكفر والفسق صار مبغضاً لهذين الأمرين، وإذ صار مبغضاً صار مبغضاً لمن كان موصوفاً بهما (٤).

الدليل الرابع: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ﴾ [٥].

([١]) الشفاعة للرازي .ص٥٦، شرح المقاصد. للتفتازاني جـ٥/١٥٨.

([٢]) سورة البقرة/٢٥٤.

([٣]) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. أبو القاسم محمود الزمخشري.جـ١/ ٢٧٦، ط٣ دار الفكر العربي ـ بيروت سنة١٤٠٧هـ.

([٤]) تفسير الفخر الرازي جـ٦/٢٢٣.

([٥]) سورة آل عمران/١٩٢.

وجه الاستدلال: أنه لو كان صلى الله عليه وسلم يشفع للفاسق من أمته لوصفوا بأنهم منصورون، لأنه إذا تخلص بسبب شفاعة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ من العذاب، فقد بلغ الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ النهاية في نصرة الظالم (١).

وقد رد الرازي على هذا الدليل بقوله: إنه نقيض لقولنا: للظالمين أنصار، وهذه موجبة كلية، فقوله: وما للظالمين من أنصار سالبة جزئية، فيكون مدلوله سلب العموم، وسلب العموم لا يفيد عموم السلب(٢).

الدليل الخامس: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾[٣].

وجه الاستدلال: أخبر الله ـ تعالى ـ عن ملائكته أنهم لا يشفعون لأحد إلا أن يرتضيه الله ـ تعالى ـ ، والفاسق ليس بمرتضي عنده تعالى، وإذا لم تشفع الملائكة له، فكذا الأنبياء عليهم السلام لا يشفعون؛ لأنه لا قائل به (٤).

الرد على هذا الدليل:

أن صاحب الكبيرة مرتضي عند الله ـ تعالى ـ ، وكل من ارتضاه الله ـ تعالى ـ وجب أن يكون من أهل الشفاعة. إنما قلنا: إن صاحب الكبيرة مرتضي عند الله: لأنه مرتضي عند الله إيمانه وتوحيده، وكل من صدق عليه أنه مرتضي عند الله بحسب هذا الوصف، يصدق عليه أنه مرتضي عند الله (٥).

---

(١) شرح الأصول الخمسة ص٦٨٨، والمغني جـ١/١٠٨.

(٢) الشفاعة العظمى. للرازي ص٥٦.

(٣) سورة الأنبياء/٢٨.

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٦٨٨، شرح المقاصد.جـ٥/١٦٠.

(٥) راجع: تفسير الفخر الرازي جـ٢٩/٢٧٨.

الدليل السادس: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾ [1].

وجه الاستدلال: أنه لو أثرت الشفاعة في إسقاط العقاب لكانت الشفاعة قد تنفعهم، وهذا ضد الآية [2].

وقد رد الرازي عليهم بقوله: بأن هذا وارد في حق الكفار. وهذا يدل بسبب التخصيص على ضد هذا الحكم في حق المؤمنين(٣).

الدليل السابع: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [4].

وجه الاستدلال: أنه لو كانت الشفاعة حاصلة للفساق، لم يكن لتقييدها بالتوبة، فمن هنا يذكر المعتزلة بأن الآية صريحة في أن الملائكة يؤمنون ويستغفرون لمن في مثل حالهم ويطلبون المغفرة لمن علم الله ـ تعالى ـ منه التوبة وإتباع سبيله (٥).

وكأن المعتزلة يريدون أن يقولوا من خلال هذه الآية إن الملائكة إذا طلبوا الشفاعة للتائب ولمتبع سبيل الله ـ تعالى ـ ، فإن ذلك مما يؤكد على أن الشفاعة إنما هي لزيادة الدرجات لا للإنقاذ من العقاب.

وهكذا أورد المعتزلة الكثير من الآيات القرآنية التي تنفي الشفاعة من وجهة نظرهم للفساق، وقد رد عليهم الإمام الرازي وفند آراءهم وأبطلها، ثم عقب عليها بقوله:

---

(١) سورة المدثر/٤٨.

(٢) شرح الأصول الخمسة ص٦٨٩.

(٣) المرجع السابق ص٥٧.

(٤) سورة غافر/٧.

(٥) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٦٨٩، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل. للزمخشري.جـ٣/٦١٤وما بعدها.

" والجواب عن جميع أدلة المعتزلة بحرف واحد وهو أن أدلتهم على نفي الشفاعة تفيد نفي جميع أقسام الشفاعة وأدلتنا على إثبات الشفاعة تفيد إثبات شفاعة خاصة. والعام والخاص إذا تعارضا قدم الخاص على العام فكانت دلائلنا مقدمة دلائلهم" (١).

وقد استدل المعتزلة ببعض الأوجه التي تنفي الأحاديث النبوية التي تعارض رأيهم وهي كالآتي:

ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

نجد أن هناك أحاديث كثيرة قد تحدثت عن الشفاعة وقد اعترضت المعتزلة عليها، منها ما يأتي:

الدليل الأول: قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)) (٢).

وجه الاستدلال: أن هذا الحديث صريح في ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر، ولكن المعتزلة

اعترضت على هذا الحديث وذكرت لهذا الاعتراض ثلاثة أوجه وهي:

أحدها: أن هذا الحديث لم يثبت صحته،وعلى فرض صحته فإنه منقول بطريق الآحاد (٣)، ومسألتنا طريقها العلم، فلا يصح الاحتجاج به.

---

(١) انظر: التفسير الكبير. للفخر الرازي جـ٣/٦٩.

(٢) الحديث أخرجه: أبو داوود في السنن.كتاب السنةـ باب الشفاعة جـ٤/٢٣٦ برقم ٤٧٣٩، والترمذي في السنن. كتاب صفة القيامة باب ما جاء في الشفاعة جـ٤/ ٥٣٩برقم٢٤٣٥.

(٣) الحديث الآحاد هو أحد أنواع الأحاديث النبوية ويعرف: "بأنه ما لم توجد فيه شروط المتواتر سواء أكان الراوي واحدا أو أكثر"، وعلى مذهب الجمهور فإنهم يقولون بظنية خبر الآحاد وأنه يوجب العمل دون العلم .راجع: تدريب الراوي في شرح تقريب النووي. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ص٧٨، قارن مجموع الفتاوى لابن تيمية.جـ٢٥/٨٧.

وثانيها: أنه يدل على أن شفاعته ليست إلا لأهل الكبائر وهذا غير جائز؛ لأن شفاعته منصب عظيم، فتخصيصه بأهل الكبائر فقط يقتضي حرمان أهل الثواب، وذلك غير جائز.

وثالثها: أن هذه المسألة ليست من المسائل العملية فلا يجوز الاكتفاء فيها بالظن، وخبر الواحد لا يفيد إلا الظن فلا يجوز التمسك في هذه المسألة بهذا الخبر(١) .

الدليل الثاني: قوله صلى الله عليه وسلم: ((لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله، من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً))(٢).

وجه الاستدلال: أن هذا الحديث صريح في أن شفاعته صلى الله عليه وسلم تنال كل من مات من أمته، لا يشرك بالله شيئا وصاحب الكبيرة كذلك. فوجب أن تناله الشفاعة.

وهناك الكثير من الأحاديث التي نفتها المعتزلة، والدالة على إثبات الشفاعة لعصاة المؤمنين من الفساق، وقد كانت حجتهم في نفي تلك الأحاديث ما يلي:

قالت المعتزلة: الكلام على هذا الخبر وأمثاله باطل من وجوه:

الأول: أن هذه الأخبار أخبار طويلة، فلا يمكن ضبطها بلفظ الرسول ـ صلى الله عيه وسلم ـ ، والظاهر أن الراوي إنما رواها بلفظ نفسه، وعلى هذا التقدير لا يكون شيء منها حجة.

والثاني: أنها خبر عن واقعة واحدة، وأنها رويت على وجوه مختلفة مع الزيادة والنقصان، وذلك أيضا مما يطرق التهمة إليها.

---

(١) شرح الأصول الخمسة ص٦٩٠.

(٢) الحديث أخرجه: البخاري في الصحيح برقم/٥١٧٦، ومسلم في الإيمان برقم/١٩٩، والترمذي في الدعوات برقم/٣٦٠٢.

والثالث: أنها مشتملة على التشبيه، وذلك باطل أيضا بطريق التهمة إليها.

والرابع: أنها وردت على خلاف ظاهر القرآن، وذلك بطريق التهمة إليها.

والخامس: أنها خبر عن واقعة عظيمة تتوافر الدواعي على نقلها، فلو كان صحيحا لوجب بلوغه إلى حد التواتر، وحيث لم يكن كذلك، فقد تطرقت التهمة إليه.

والسادس: أن الاعتماد على خبر الواحد الذي لا يفيد إلا الظن في المسائل القطعية وهو غير جائز(١).

وخلاصة القول: أن المعتزلة يصرون على أن مرتكب الكبيرة الذي مات ولم يتب من ذنبه مخلد في النار، ويمتنع أن يعفو الله ـ تعالى عنه ـ سمعا عند جميع المعتزلة، وعقلا فقط عند الكعبي، كما لا يصح أن يخرج من النار بشفاعة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ؛ ذلك لأن المعتزلة قد قصروا الشفاعة على زيادة الدرجات، ولا يكون ذلك إلا للمطيعين والتائبين من ذنوبهم، بل إن جمهور المعتزلة قد ذهب إلى القول بأن ارتكاب الكبيرة الواحدة يحبط ثواب جميع الطاعات فلا يرى مرتكب الكبيرة الذي مات ولم يتب أثراً لما أتى به من الطاعات وفي ذلك يشير إمام الحرمين بقوله: " جماهير المعتزلة صاروا إلى أن الكبيرة الواحدة تحبط ثواب الطاعات وإن كثرت" (٢).

هذا وقد ناقش الأشعري المعتزلة مناقشة انتهى منها إلى إثبات مذهبه ومذهب كل من يعتقد شفاعته صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته. ونذكر هذه المناقشة فيما يلي:

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٦٩٠، وقارن: الشفاعة للرازي ص٥٥.

(٢) الإرشاد إلى قواطع الأدلة لإمام الحرمين. تحقيق.د/ محمد يوسف موسى.ص٣٨٩ ط/ الخانجي سنة١٩٥٠م.

مناقشة الأشعري للمعتزلة:

قال الأشعري: " يقال لهم قد أجمع المسلمون أن لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ شفاعة. فلمن الشفاعة؟ أهي للمذنبين المرتكبين الكبائر أو للمذنبين المخلصين؟ فإن قالوا للمذنبين المرتكبين الكبائر وافقوا. وإن قالوا للمؤمنين المبشرين بالجنة الموعودين بها قيل لهم فإذا كانوا بالجنة موعودين وبها مبشرين ـ والله عز وجل لا يخلف وعده ـ فما معنى الشفاعة لقوم لا يجوز عندكم أن لا يدخلهم الله جناته؟ ومن قولكم قد استحقوها على الله واستوجبوها عليه، وإذا كان الله عز وجل لا يظلم مثقال ذرة كان تأخيرهم عن الجنة ظلماً، وإنما يشفع الشفعاء إلى الله عز وجل في أن لا يظلم على مذاهبكم تعالى الله عن افترائكم عليه علوا كبيراً، فإن قالوا يشفع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلى الله عز وجل في أن لا يزيدهم من فضله لا في أن يدخلهم جناته قيل لهم: أو ليس قد وعدهم الله ذلك فقال: ﴿ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ﴾[1] والله عز وجل لا يخلف وعده فإنما يشفع إلى الله عز وجل عندكم في أن لا يخلف وعده. وهذا جهل من قولكم. وإنما الشفاعة المعقولة فيمن استحق عقاباً أن يوضع عنه عقابه أو فيمن لم يعده شيئاً أن يتفضل به عليه، فأما إذا كان الوعد بالتفضل سابقاً فلا وجه لهذا " (٢).

تعقيب:

لا يخفى أن رأي المعتزلة هذا مخالف للعقل والنقل على حد سواء:

---

(١) سورة فاطر/٣٠.

(٢) الإبانة لأبي الحسن الأشعري.ص٧٤من محب الدين الخطيب. ط٢سنة١٤٩٧هـ، والإبانة بتحقيق.د/ فوقية حسين محمود ص٢٤١وما بعدها، والتمهيد للباقلاني ص٤٢٧، السمعيات من شرح المقاصد للتفتازاني. شرح وتعليق.د/ محمد قمر الدولة. ص٣٢٦ وما بعدها، الناشر/ دار بانسيه للطباعة والنشر بمصر. سنة ٢٠٠٠م.

أما العقل: فإنه لا يتوافق مع أصول المعتزلة أنفسهم من القول بالحسن والقبح، إذ لا يحسن من الحكيم الكريم إبطال ثواب العبد، ومواظبته على الطاعة طول عمره بمجرد فعل ذنب.

أما النقل: فما أكثر آيات القرآن الكريم التي تدل دلالة واضحة على أن الله ـ تعالى ـ لا يضيع أجر من عمل صالحاً قليلا كان هذا الأجر أو كثيراً، كما قال تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [1]، فثبت إذن تناقض المعتزلة لما تقول.

فمن الأدلة التي استدل بها المعتزلة على إنكار الشفاعة لأهل الكبائر قولهم : (أليس أن الأمة اتفقت على قولهم: اللهم اجعلنا من أهل الشفاعة فلو كان الأمر على ما ذكرتموه لكان يجب أن يكون هذا الدعاء دعاءاً لأن يجعلهم الله من الفساق وذلك خلف) (٢).

وقد رد الرازي على ذلك بقوله: " إنه لا يلزم من طلب المسلم الشفاعة الدعاء لهم بالختم للإنسان مصراً على المعاصي إلا أن تأثير الشفاعة إنما هو في جلب أمر مطلوب، وهو القدر المشترك بين جلب النفع الزائد على قدر الاستحقاق ودفع المضار المستحقة على المعاصي، وذلك القدر لا يتوقف على كون العبد عاصياً، وبهذا يندفع السؤال " (٣).

وأيضا إنما يطلب كل مسلم شفاعة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ويرغب إلى الله ـ تعالى ـ في أن تناله لاعتقاده أنه غير سالم من الذنوب، بل كل واحد معترف على نفسه بالنقص، فهو لذلك يخاف العقاب ويرجو النجاة (٤).

([1]) سورة الكهف/٣٠.

([2]) شرح الأصول الخمسة ص٣٩٢.

([3]) التفسير الكبير. للفخر الرازي.جـ٣/٦٩.

([4]) الجامع لأحكام القرآن الكريم. للقرطبي.جـ١/٣٨٠.

وأما دعوى أن أحاديث الشفاعة أحاد فدعوى مردودة على أصحابها، إذ نص أهل العلم على تواترها، فقد ذكر الرازي: بأن هذه الأحاديث بينها قدر مشترك واحد، وهو خروج أهل العقاب من النار بسبب الشفاعة، فيصيرها هنا المعنى مروياً على سبيل التواتر فيكون حجة (١).

ويتجه نفس الاتجاه الإمام النووي حيث يقول: " جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين، وأجمع السلف والخلف ومن بعدهم أهل السنة عليها.ومنعت الخوارج وبعض المعتزلة وتعلقوا بمذاهبهم في تخليد المذنبين في النار.. " (٢).

وفي هذا أيضا يقول ابن كثير: " وفي الصحيح شاهد لمعناه وهو قوله صلى الله عليه وسلم بعد ذكر الشفاعة: أترونها للمؤمنين المتقين لا، ولكنها للخاطئين المتلوثين" (٣).

فهذا الحديث كما يقول ابن كثير إسناده صحيح على شرط الشيخين، وأيضا فإنه وإن لم يرد بلفظه في الصحيحين فكما يقول ابن كثير: " وفي الصحيح شاهد لمعناه " (٤).

وهذه حقيقة فقد ورد في الصحيحين أحاديث كثيرة ـ سبق ذكر بعضها ـ ليس فيها تصريح بالشفاعة لأهل الكبائر ولكن يمكن أن تشمل أهل الكبائر وغيرهم.

وممن نص على ذلك أيضا شيخ الإسلام ابن تيمية ـ وسيأتي بيان رأيه ـ ، وكذلك الحافظ ابن حجر، والقاضي عياض وغيرهم ولهم أقوال كثيرة في ذلك مما لا يسع

---

(١) الشفاعة للرازي ص٥٥.

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم لأبي زكريا بن شرف النووي. باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين جـ٣/٣٥، المطبعة المصرية بالأزهر ط١سنة١٣٤٧هـ١٩٢٩م

(٣) هذا الحديث: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) سبق تخريجه.

(٤) تفسير القرآن العظيم. لابن كثير جـ٥/١٢٤.

في هذا البحث حصره من أقوالهم وسرد آرائهم، ولكن نذكر البعض منها على سبيل المثال:

قال القاضي عياض بن موسى: " مذهب أهل السنة هو جواز الشفاعة عقلا ووجودها سمعا بصريح الآيات وبخبر الصادق، وقد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين، وأجمع السلف الصالح ومن بعدهم من أهل السنة عليها... " (١).

ثانياً: رأي الدكتور/ مصطفى محمود في الشفاعة:

من النافين للشفاعة في العصر الحديث الدكتور/ مصطفى محمود، فقد خرج هذا العالم الكبير بمقالات ثلاث في صحيفة الأهرام (٢)، تناول فيها موضوع الشفاعة تحت عنوان: الأغلبية والأقلية في المقال الأول، أما المقال الثاني فكان تحت عنوان: حول موضوع الشفاعة.

أما المقال الثالث فكان تحت عنوان: (وما هم بخارجين من النار).

ثم كتب مقالا رابعاً بنفس جريدة الأهرام تحت عنوان: الردود الغاضبة والعاتبة بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٩م.

وقد اقترف هذا العالم عدة أخطاء أثارت في وقتها حفيظة جماهير المسلمين، واستنكار علماء الأزهر الشريف لمعارضته للثوابت القطعية بإنكاره للشفاعة، وتحقيره من شأن صحيح البخاري الذي هو أصح كتاب بعد كتاب الله ـ تعالى ـ في نظر علماء الأمة العدول.

(١) شرح صحيح مسلم. لأبي زكريا بن شرف النووي. جـ٣/٣٥.

(٢) جمعت هذه المقالات أخبار اليوم في كتاب الشفاعة.للدكتور/ مصطفى محمود. كتاب أخبار اليوم ص٩وما بعدها ط/ سنة١٩٩٩م

صحيح أن موضوع الشفاعة من الأمور التي خالفت فيها بعض الفرق أو الأشخاص قديما وحديثا، ولو أن الخلاف هذه المرة قد صدر من شخصية عادية لما تصدى له واحد ـ ممن تصدوا ـ لمناقشته والرد عليه.

لكن الأمر يختلف حين يكون مصدر هذا الخلاف عالم في مثل شهرة الدكتور/ مصطفى محمود ، وانتشاره الجماهيري وقتها.

ومن ثم فقد كان لزامًا على علماء العقيدة أن يتحركوا في كل اتجاه حتى يحاصروا انتشار آراء الدكتور/ مصطفى محمود ، التي كان لها مدى واسعا في الانتشار.

وفيما يلي سنبدأ بعرض رأيه أولا، ثم نناقشه بعد ذلك بالرد من الكتاب والسنة وبعض من أراء العلماء الذين ردوا عليه في ذلك الوقت.

أولا: أدلة نفي الشفاعة عند الدكتور/ مصطفى محمود:

١ـ الاستدلال من القرآن الكريم بأن من دخل النار لا يخرج منها، وبالتالي فلا شفاعة ولن يخرج أحد من النار.

يقول الدكتور/ مصطفى محمود ما نصه: (القرآن ينفي إمكانية خروج من يدخل النار في الكثير والعديد من آياته ومنها: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾[1]. ويقول عن أهل النار كما وردت في سورة المؤمنون، يقول الله تعالى :﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ﴿١٠٧﴾ قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴿١٠٨﴾ ﴾[2] .

واستدل بالكثير من الآيات التي تصرح بنفي الشفاعة في نظره، ثم يعقب على هذه النصوص قائلا: " وهذه الثوابت القرآنية تتناقض تماما مع مرويات الأحاديث النبوية في كتب السيرة عن إخراجه لمن يشاء من أمته من النار مما يؤكد أن هذه الأحاديث موضوعه ولا أساس لها من الصحة، ولا يمكن أن تكون قد صدرت عن

---

(١) سورة المائدة/٣٧.

(٢) سورة المؤمنون/١٠٧: ١٠٨.

النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بل إن درجات النار وأقسامها قد تحددت سلفا في القرآن ومواقع المجرمين قد علمت مسبقا يقول الله تعالى :﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ ﴿٤٤﴾ ﴾ (١) ، فكل مجرم قد تحددت مكانته من قبل في النار واختصت به واختص بها... وهذا يؤكد أن كل ما ذكر عن إخراج الرسول عليه الصلاة والسلام بشفاعته للبعض من النار وإدخالهم الجنة يناقض صريح القرآن ولا يمكن أن يكون له أساس من الصحة" (٢).

٢ـ الاستدلال بآيات القرآن الكريم الواردة في نفي الشفاعة للكافرين، أخذها فاستدل بها على نفي الشفاعة عموما للمسلمين وللكافرين، حيث يقول الدكتور/ مصطفى محمود: " يقول القرآن: ﴿ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا ﴾(٣) وهو بذلك يجمع بين سلطة الشفاعة جمعية واحدة ويجعلها لله وحده. ويقول: ﴿ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ﴾(٤) وقوله:﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾(٥) فيقول: لا تملك أي نفس لنفس مهما علا مقام هذه النفس التي تشفع ومهما بلغت درجتها...فكيف نقلب الأمر ونجعل النبي صاحب الأمر يوم القيامة والمنفرد بالشفاعة يومها وهو الذي قال له ربه معاتباً ليس لك من الأمر شيء" (٦).

٣ـ إنكار جميع الأحاديث الواردة في الشفاعة بعبارات صريحة تؤكد إنكاره للشفاعة، فقد قال: " الأحاديث النبوية الواردة في إخراج الرسول صلى الله عليه وسلم لمن يشاء من أمته من النار موضوعه ولا أساس لها من الصحة ولا يمكن أن

---

(١) سورة الحجر/٤٣:٤٤.

(٢) الشفاعة.د/ مصطفى محمود. كتاب أخبار اليوم ص٣٢وما بعدها.

(٣) سورة الزمر/٤٤.

(٤) سورة يونس/٣.

(٥) سورة الانفطار/١٩.

(٦) المرجع السابق ص٣٤.

تكون صدرت عن النبي صلى الله عليه وسلم بل إن درجات النار وأقسامها قد تحددت سلفا في القرآن ومواقع المجرمين قد علمت...... ، وهذا مما يؤكد أن كل ما ذكر عن إخراج الرسول صلى الله عليه وسلم بشفاعته للبعض من النار وإدخالهم الجنة مشكوك في صحته" (١).

٤- ينفرد بمعاني خاصة للشفاعة يخالف فيها اللغة والعرف والشرع فيقول: " الشفاعة الممكنة هي دعاء النبي لمسلمي هذه الأمة بأن يختم حياتهم بتوبة. ونرجو أن نكون من الفائزين بهذا الدعاء. وهذا الدعاء المحمدي هو الشفاعة التي نفهمها بالمعنى القرآني.

أما الشفاعة بمعنى هدم الناموس وإخراج المذنبين من النار وإدخالهم الجنة فهي فوضى الوسايط التي نعرفها في الدنيا ولا وجود لها في الآخرة، وكل ما جاء بهذا المعنى في الأحاديث النبوية مشكوك في سنده ومصدره لأنه يخالف القرآن.... " (٢).

فمن هنا نجد إنكاراً صريحا للشفاعة، وعبارته صريحة في أن معنى الشفاعة هي دعاء النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لمسلمي الأمة بأن يختم حياتهم بتوبة.

ثم يؤيد رأيه بما ينسبه إلى ابن تيمية فيقول: " ويرى ابن تيمية أنها دعاء يدعوه النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيستجيبه المولى جل وعلا، وليس في الشفاعة بهذا المعنى رجوع المولى عن إرادته لأجل الشافع، وإنما هي إظهار كرامة للشافع وليس ما فيها يغري ضعاف النفوس الذين يتهاونون في أوامر الله ونواهيه اعتماداً على الشفاعة" (٣).

(١) المرجع السابق ص٣٤.

(٢) المرجع السابق ص١٩.

(٣) المرجع السابق ص٨١.

ثانيًا: مناقشة آراء الدكتور / مصطفى محمود والرد عليه:

١ـ بالنسب لاستدلاله بالآيات الواردة في نفي الشفاعة فقد استدل بها من قبله المعتزلة، وقد قمنا بمناقشتهم والرد عليهم ـ عند بيان رأي المعتزلة ـ .

٢ـ أما إنكاره للأحاديث النبوية الصحيحة وقد ذكر أن هذه الأحاديث لا أصل لها، فلا عبرة بما يقول وهو جرأة مكررة عهدناها من الكثيرين، وقد رد عليه الدكتور/ حسن محرم في ذلك قائلا: " أما حديث الدكتور/ مصطفى محمود عن الانسياق إلى أحاديث الشفاعة في كتب السنة، فهو حديث جرأة متكررة على السنة ورجالها الذين بذلوا جهوداً خارقة في وضع منهج تاريخي لرواية الأحاديث لم تعرف الدنيا مثله... " (١).

فالقضية إذن ليست قضية الشفاعة وإنما هي قضية تضييع السنة وتضييع السنة هي نقطة بداية لتضييع القرآن الكريم والإسلام.

٣ـ أما تحديده لمعنى الشفاعة بأنها دعاء النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لمسلمي هذه الأمة بأن يختم حياتهم بتوبة فهذا مخالف لأصل اللغة، حيث يقول القاضي عبد الجبار: " اعلم أن الشفاعة في أصل اللغة مأخوذة من الشفع الذي هو نقيض الوتر فكأن صاحب الحاجة بالشفيع صار شفعاً" (٢).

ويفسرها ابن منظور على التجاوز عن الذنوب فيقول: " تكرر ذكر الشفاعة في الحديث فيما يتعلق بأمور الدنيا وأمور الآخرة وهي السؤال في التجاوز عن الذنوب.. " (٣).

---

(١) انظر كتاب الرد على د/ مصطفى محمود في إنكار المقام المحمود.د/ حسن محرم السيد الجويني.ص٢٠ ط١ سنة١٤٢٠هـ١٩٩٩م، وقد قام بالرد عليه أيضا علماء أجلاء من أساتذة العقيدة بجامعة الأزهر.

(٢) شرح الأصول الخمسة. القاضي عبد الجبار. ص٦٨٨.

(٣) لسان العرب لابن منظور.ص٢٢٨٩ ط/ دار المعارف بمصر.

أما ما نسبه الدكتور/ مصطفى محمود لابن تيمية وكرره أكثر من مرة ليبرر ما ذهب إليه من أن الشفاعة هي الدعاء من مثل قوله: " ورآها أي الشفاعة ـ ابن تيمية ـ دعاء يدعوه النبي فيستجيبه المولى" (١)، فنرد أن هذا الذي نسبه إلى ابن تيمية نقله من تفسير المنار، حيث يقول صاحب المنار:

" قال شيخنا ـ أي محمد عبده ـ : فما ورد في إثبات الشفاعة يكون على هذا من المتشابهات وفيه يقضي مذهب السلف بالتفويض والتسليم وأنها مزية يختص الله بها من يشاء يوم القيامة عبر عنها بهذه العبارة (الشفاعة) ولا نحيط بحقيقتها مع تنزيه الله جل جلاله عن المعروف من معنى الشفاعة في لسان التخاطب العرفي "(٢) ... " (٣).

ونرى أن نسبة هذا الرأي لابن تيمية خطأ وفيه الكثير من التناقض بما قاله ابن تيمية في تعريف الشفاعة وبما هو موجود في كتبه، والدليل الآتي:

رأي الإمام ابن تيمية في الشفاعة:

عرف ابن تيمية الشفاعة بقوله: "هي إعانة على خير يحبه الله ورسوله، من نفع من يستحق النفع، ودفع الضر عمن يستحق دفع الضرر عنه" (٤).

قال ابن تيمية: " ومذهب الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وسائر أهل السنة والجماعة أنه صلى الله عليه وسلم يشفع في أهل الكبائر، وأنه لا يخلد في النار من

(١) الشفاعة.د/ مصطفى محمود. ص٨٤ وما بعدها.

(٢) عندما فسر الدكتور/ مصطفى محمود الشفاعة بالدعاء لم يأت بجديد، وإنما هو قد نقل رأي الشيخ محمد عبده وتبناه، وإن لم يشر إلى ذلك، إذن فإطلاقه الشفاعة بمعنى الدعاء لم يكن اتجاها خاصا بالدكتور، وإنما هو مسبوق بذلك بما قاله من قبله الشيخ محمد عبده، للمزيد راجع: تفسير المنار. محمد رشيد رضا جـ٣/٣٨ ط/ سنة١٩٧٢م.

(٣) السمعيات من شرح المقاصد للتفتازاني.د/ محمد قمر الدولة ص٣٣٨.

(٤) مجموع فتاوى. لشيخ الإسلام ابن تيمية. جمع وترتيب الشيخ/ محمد بن أحمد بن قاسم وساعده ابنه محمد جـ٧/٦٥.

أهل الإيمان أحد؛ بل يخرج من النار من كان في قلبه ذرة من إيمان) (١)، ويقول في موضع آخر رداً على المعتزلة قولهم بإنكار الشفاعة لأهل الكبائر: (قد تواترت الأحاديث عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في أنه يخرج من النار أقوام بعدما دخلوها، وأن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يشفع لهم، وهذه الأحاديث حجة على الوعيدية الذين يقولون: من دخلها من أهل التوحيد لم يخرج منها " (٢).

وقد أطبق سلف الأمة على تسليم الرواية وصحتها وانتشارها، والعلم بأنها مروية في الصحابة والتابعين، ولو كانت مما لم تقم الحجة بها لطعن طاعن فيها بدفع العقل والسمع لها على ما يقوله المعتزلة أو غيرهم ممن ينكرون الشفاعة، ولكانت الصحابة أعلم بذلك وأشد تسرعاً إلى إنكارها، ولو كانوا قد فعلوا ذلك لظهر وانتشر، ولتوافرت الدواعي على إذاعته وإبدائه حتى ينقل مثله، ويحل العلم به محل العلم بخبر الشفاعة؛ لأن هذه العادة ثابتة في الأخبار، وفي العلم بفساد ذلك دليل على ثبوت خبر الشفاعة (٣)، وابن تيمية متفق تماما مع رأي الأشاعرة .

فإذن شفاعته صلى الله عليه وسلم عقيدة من عقائد أهل السنة والجماعة، والمقام المحمود الذي خص الله به نبيه بنص القرآن هو الشفاعة العظمى، والشفاعة ثابتة بالقرآن والسنة الصحيحة، وبإجماع الأمة ـ أهل السنة والجماعة وغيرهم ـ حتى المعتزلة مقرة بها في الجملة.

وكل ما ورد في القرآن الكريم من آيات نفي الشفاعة محمولة على أهل الكفر والشرك، والأحاديث الواردة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في ثبوتها صحيحة بل هي من قبيل التواتر. وقد أوضحنا ذلك من قبل ـ .

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة. لابن تيمية. تحقيق/ ربيع هادي عمير المدخلي. ص٤٠٩ مكتبة صيدا الفوائد سنة١٤٢٤هـ.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جـ٧/٤٨٦.

(٣) المرجع السابق ص٤١٨.

وفي هذا أختم حديثي في هذا المبحث بقول ابن حزم ـ رحمه الله ـ : " إن شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل الكبائر من أمته حق، فيخرجون من النار ويدخلون الجنة" (١).

وننتقل فيما يلي إلى الحديث عن الوعيد؛ لنعرف هل الشفاعة بين المثبتين والنافين تتعارض مع آيات الوعيد في القرآن الكريم؟ فهذا ما سنبينه في المبحث التالي إن شاء الله تعالى.

---

(١) المحلى.لأبي محمد علي ابن حزم الأندلسي، تحقيق/ محمد منير الدمشقي جـ١/١٦، الناشر/ إدارة الطباعة المنيرية ط١ سنة١٣٥٢هـ.

المبحــث الثالث

آيات الوعيد وهل تتعارض مع الشفاعة أم لا؟

تمهيد:

مما سبق تبين لنا أن الأشاعرة قد أثبتت شفاعة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الآخرة لأهل الكبائر، ولكن المعتزلة وغيرها من بعض الفرق الأخرى وإن أقروا بشفاعة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الآخرة؛ إلا أنهم أنكروا أن تشمل تلك الشفاعة أصحاب الكبائر فهي كما ذكرت المعتزلة للمؤمنين ليزدادوا في منازلهم ودرجاتهم في الجنة، وذكروا بأن الأحاديث التي استدل بها أهل السنة أحاديث أحاد لا يصح الاحتجاج بها؛ لذا أنكر المعتزلة الكثير من الأحاديث المروية في ذلك، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))؛ لأنه معارض بأخبار رويت عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في باب الوعيد نحو قوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يدخل الجنةَ منَّان، ولا عاق، ولا مُدمِن خمرٍ، ولا ولدُ زنا))(١) وغيره من الأحاديث، فمن هنا اختلفت الأقوال في نفوذ الوعيد على مذاهب عدة، وهذا ما سنبينه إن شاء الله تعالى.

تعريف الوعيد:

الكلام في الوعيد يستدعي أولا التعريف بالوعد ولو بشيء من الاختصار، حيث إن الوعد والوعيد هو الأصل الثالث من الأصول الخمسة عند المعتزلة.

عرف القاضي عبد الجبار الوعد بقوله: " أما الوعد: فهو كل خبر يتضمن نفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل" (٢).

---

(١) الحديث يوجد: في كتاب التوحيد. لابن خزيمة.جـ٢/٨٤٥، والألباني برقم٤٨٦١.

(٢) شرح الأصول الخمسة ص١٣٤.

وقال في تعريف الوعيد بأنه: " كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل" (١)، ومن الواضح إن النفع والضرر في كلام القاضي يقصد به الثواب والعقاب في الآخرة.

ويقول الأشعري حكاية عن المعتزلة: " أما الوعد والوعيد: فهو ذلك المبدأ الذي يؤكد أن الله وعده بالثواب واقع، ووعيده بالعقاب واقع أيضا، أي من أحسن عملا فيجازى بالإحسان إحساناً، ومن أساء فيجازى بالإساءة عذاباً أليما" (٢).

ولا خلاف بين المتكلمين في نفوذ الوعد، وإنما الخلاف في نفوذ الوعيد، وهذا هو مقصدنا.

مذاهب المتكلمين في نفوذ الوعيد:

المذهب الأول: مذهب المعتزلة والخوارج:

وهؤلاء جميعا يتمسكون بموقف واحد، ألا وهو: صدق الله ـ تعالى ـ في وعده ووعيده، ويجمعون على القول بإنفاذ الوعيد، بلا تفرقة بين وعيد الكفار ووعيد الفساق من أمة التوحيد(٣).

المذهب الثاني: مذهب الأشاعرة:

ذكر الأشاعرة أن أهل الشرك مخلدون في النار، وأهل الكبائر ما عدا الشرك إما أن يعفو الله عنهم فلا يدخلوها، وإما أن يعذبوا بقدر أعمالهم ثم يخرجون منها بشفاعته صلى الله عليه وسلم ـ وقد فصلنا القول في ذلك ـ ويقولون: " إن الثواب على الطاعة فضل من الله تعالى، والعقاب على المعصية عدل منه سبحانه، وليس

---

(١) المرجع السابق ص١٣٤.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة.تحقيق.د/ فوقية حسين.جـ١٠٩/٢.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٦١١وما بعدها، والملل والنحل، للشهرستاني.تحقيق.د/ محمد بن فتح الله بدران. جـ٥٢/١ مكتبة الأنجلو ط سنة ١٩٥٦م، وراجع: بين الأشاعرة والأباضية في خلق القرآن ونفوذ الوعيد. د/ إبراهيم أحمد محفوظ ص١٨٨.سنة ١٤١٩هـ١٩٩٩م.

شيء من ذلك بواجب على الله تعالى، وأنه يجوز تخلف الوعيد لأنه على تقدير المشيئة لما هو عادة الكريم" (١).

فنرى مما تقدم أن هناك مذاهب متباينة في الوعيد بين قائل بنفاذ وعيده تعالى بلا تفرقة بين وعيد الكفار ووعيد الفساق من المؤمنين، وبين قائل بجواز تخلف وعيده تعالي، وسنقتصر الحديث على رأي المعتزلة وأهل السنة وردهم على المعتزلة في ذلك.

الوعيد عند المعتزلة:

عرف المعتزلة الوعيد بأنه: كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل، ولا فرق بين أن يكون حسناً مستحقاً وبين ألا يكون كذلك(٢).

حكم الوعيد عندهم وأدلتهم:

أما حكمه: فقد ذهبوا إلى وجوبه عقلا وشرعا وإن أجازه بعضهم عقلا(٣).

واستدلوا على ذلك بأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وقالوا إن هذه الأدلة تثبت الخلود لكل من يندرج تحتها وادعوا عمومية هذه الأدلة، وأنها تشمل العاصي كذلك وأنهم سلكوا في ادعائهم عدة مسالك منها:

المسلك الأول: وهو الذي يعتمد على ذكر (من وما) الشرطيتين وإفادتهما العموم في زعمهم، واستدلوا ببعض الآيات والأحاديث التي تقطع بلزوم وعيد الفساق في زعمهم، وهي كالآتي:

أولا: الأدلة من القرآن الكريم:

احتج المعتزلة على نفوذ الوعيد بمجموعة من الآيات القرآنية، ومنها:

---

(١) شرح المواقف. عضد الدين الإيجي، ومعه حاشية السيالكوتي جـ٤/٤٤،تحقيق/ محمود عمر الدمياطي الناشر/دار الكتب العلمية ط سنة١٩٩٨م، شرح الجوهرة للبيجوري ص١٨٩. مطبعة البابي الحلبي سنة ١٣٥٨هـ١٩٣٩م.

(٢) سبق تعريف الوعيد من قبل ونكرر هنا التعريف مرة أخرى قبل الحديث عن حكمه وأدلته عند المعتزلة.

(٣) شرح الأصول الخمسة ص٦٥٧.

١- أنه تعالى كذب اليهود في زعمهم ومن حذا حذوهم في مثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾[1]، ثم إنه تعالى كذبهم في هذه المقولة بقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[2]، ثم أكد وعيده لهم بقوله: ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[3].

٢- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾[4]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾[5]، ومن هذه الآيات وأمثالها يرى المعتزلة أن عقاب من كسب أي سيئة كبيرة ولم يتب منها توبة صحيحة مقبولة، فواجب على الله - تعالى - أن يعذبه؛ لأنه أخبر بذلك وفق ما قدر أزلا ولا بد أن يكون صادقاً في كل ما يخبر به، ولأن هذا هو العدل أيضا (٦).

ثانيا: الأحاديث:

وجد المعتزلة كذلك من الأحاديث النبوية سندًا يؤيد ما ذهبوا إليه، ومنه الآتي:

١- قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((من شرب الخمر في الدنيا ولم يتب حرمها في الآخرة)) (٧)، ولا شك أن شرب الخمر من الكبائر وحرمانه منها في الآخرة

---

(١) سورة البقرة/٨٠.

(٢) سورة البقرة/٨٠.

(٣) سورة البقرة/٨١.

(٤) سورة النساء/٩٣.

(٥) سورة الفرقان/٦٨..

(٦) شرح الأصول الخمسة. ص٦٥٩ ، وقارن: الأربعين في أصول الدين ص٣٩٧.

(٧) الحديث أخرجه: البخاري في صحيحه برقم ٥٥٧٥، وأحمد بن حنبل والبيهقي والنسائي عن ابن عمر ورمز إليه السيوطي فقال حديث صحيح في الجامع الصحيح جـ ١٧٣/٥.

يعني دخوله النار؛ لأن الخمر مباحة في الآخرة لا توجد إلا في نهر الجنة كما ورد بذلك في القرآن الكريم.

٢ـ قوله صلى الله عليه وسلم: ((ما من وال يلي رعية المسلمين فيموت وهو غاش لهم إلا حرم الله عليه الجنة)) (١)، وهذا بخصوص وجوب النصح على الولاة لرعايتهم، فكلام المعتزلة صريح في أن المعتزلة توجب العقاب بل التخليد في النار، وقد استدلوا بهذه الآيات وتلك الأحاديث التي عبر فيها عن العاصي والكافر بلفظ (من) مرة، ومرة أخرى بلفظ (ما).

أدلة إفادة (من وما) للعموم في رأي المعتزلة: ولما كانت إفادة (من وما) دعوى يعوذها الدليل وتفتقر إلى الحجة، استدل المعتزلة على إثبات دعواهم تلك بما يلي:

١ـ أنه لو لم تفد لفظ (من) العموم لما حسن الاستثناء منه، لكنه يحصل ذلك فتعين إفادتها للعموم.

دليل بطلان التالي: أنك إذا قلت من جاءني أكرمته إلا بكراً، أحسن هذا الاستثناء؛ لأن الاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لوجب دخوله تحته فلا بد من اعتبار الوجوب مع الصحة (٢).

دليل الملازمة: إن عدم العموم يجعل الاستثناء من الشيء قبيحا بل مستحيلا.

٢ـ لو لم تفد (من وما) العموم لأنكر الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ذلك والتالي باطل. فبطل ما أدى إليه، وهو عدم إفادة من للعموم وثبت إفادتها له.

دليل بطلان التالي: إنه عندما نزل قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴾ [1].

([1]) الحديث أخرجه: البخاري في الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه برقم٧١٥١.

([2]) شرح الأصول الخمسة ص٦٥١.

دليل الملازمة: أنه يلزم من عدم إفادة ما للعموم عند السؤال جهل الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بلغة قومه وجهل الرسول بلغة قومه محال، فكان سكوته وعدم إنكاره على السائل دليل على إفادة ما العموم (٢).

المسلك الثاني:

وقد استدل به المعتزلة وهو يعتمد على إفادة الجمع المعرف بالألف واللام للعموم وهي بعض الآيات التي وردت في وعيد الفساق بحسب زعمهم، ومنها:

١ـ ما ورد في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾[٣] فالوعيد بالبقاء في النار للظالمين وهو جمع محلى بالألف واللام يشمل الكافر والعاصي.

٢ـ وقوله تعالى: ﴿ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴾[٤] كذلك فإن سوق المجرمين إلى النار يتناول الكافر والعاصي، لأن لفظ المجرمين جمع اقترن بالألف واللام فهو يعم كلا منهما، وغير ذلك هناك الكثير من الآيات التي ورد الوعيد فيها مقترناً بلفظ أل العمومية (٥).

ثالثا: الدليل العقلي على الوعيد عند المعتزلة:

استدل المعتزلة بدلالة عقلية على وجوب الوعد والوعيد، وهي:

أن القديم تعالى أوجب علينا فعل الواجبات والاجتناب عن المقبحات، وعرفنا وجوب ما يجب وقبح ما يقبح، فلا بد من أن يكون لهذا التعريف والإيجاب وجه، ولا وجه له إلا أنا إذا أضللنا به أو أقدمنا على خلافه من قبح ونحوه. استحققنا من جهة ضرراً عظيما(٦)، وقد قال القاضي عبد الجبار: إن الله توعد العصاة بالعقاب،

---

(١) سورة الأنبياء/٩٨.

(٢) المصدر السابق ص٦٥٣.

(٣) سورة مريم/٧٢.

(٤) سورة مريم/٨٦.

(٥) المصدر السابق ص٦٥٥، وقارن: شرح العقيدة الطحاوية ص٤١٩.

(٦) شرح الأصول الخمسة ص٦٢٣.

وأنه يفعل ما توعد به ولا يجوز عليه الخلف والكذب (١) ، ويستدل على عدم جواز الخلف في الوعيد بقوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَخْتَصِمُواْ لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ (٢) ، ثم يقول: الآية تدل على أن الوعيد الوارد عن الله ـ تعالى ـ لا يتبدل ولا يتغير وأنه لا يجوز فيه الخلف؛ لأن ذلك يقتضي التبديل وقد أبى الله ذلك في وعيده (٣).

مما تقدم يتضح لنا أن المعتزلة كما أوجبوا الوعد أوجبوا الوعيد عقلا وشرعا، وعلى مذهبهم هذا فإنه لا يجوز تخلف وعيد الله ـ تعالى ـ بالنسبة للعصاة، وهم في ذلك لا يفرقون بين وعيد الكفار ووعيد الفساق من أمة التوحيد؛ وبالتالي فلا شفاعة لهم، وإن كان هناك شفاعة فهذا يتعارض مع الآيات القرآنية الواردة في ذلك بأنه لا شفاعة للفساق.

الوعيد عند أهل السنة وأدلتهم:

أما الوعد والوعيد عند أهل السنة فهو: " الوعد والوعيد كلامه الأزلي، وعد على ما أمر وأوعد على ما نهى، فكل من نجا واستوجب الثواب فبوعده وكل من هلك واستوجب العقاب فبوعيده، فلا يجب عليه شيء من قضية العقل" (٤).

وهؤلاء يقولون: إن أهل الشرك مخلدون في النار، وأهل الكبائر ما عدا الشرك إما أن يعفو الله ـ تعالى ـ عنهم فلا يدخلوها، وإما أن يعذبوا بقدر أعمالهم ثم يخرجون بشفاعته صلى الله عليه وسلم.

ويقولون كذلك: إن الثواب على الطاعة فضل من الله ـ تعالى ـ، والعقاب على المعصية عدل منه سبحانه، وليس شيء من ذلك بواجب على الله ـ تعالى ـ (١)، وأنه يجوز تخلف الوعيد لأنه على تقدير المشيئة كما هو عادة الكريم (٢).

---

(١) المصدر السابق ص١٣٥.

(٢) سورة ق/٢٨،٢٩.

(٣) المصدر السابق ص١٣٥، وراجع/شرح المواقف، للإيجي ص٣٧٦.

(٤) شرح المواقف. عضد الدين الإيجي ص٣٧٧، والملل والنحل، للشهرستاني.جـ١/٤٢.

فأهل السنة بذلك يؤولون آيات الوعيد وذلك بتخصيصها بالكفار، أو بالجمع بينها وبين آيات الوعد، والقول بأن العاصي يعذب في النار مدة ثم يغفر له إذ أن المراد بالتأبيد المكث الطويل، وقد عبر عن ذلك البغدادي فقال: " وإذا تعارضت الآيات في الوعد والوعيد خصصنا آيات الوعيد بآيات الوعد.أو جمعنا بينهما، فيعذب العاصي مدة ثم يغفر له ويدخل الجنة لأجل الثواب، بعد أن استوفى حظه من العذاب، إذ لا يجوز أن يثاب في الجنة ثم يرد إلى النار" (٣).

ولذلك فهم لا يرون وجوب عقاب العاصي على الله ـ تعالى ـ ، وقد ذكر الرازي آيات القرآن الكريم التي تضمنت الوعيد على المعصية والتي لا تفيد العموم في كل الحالات، بل إن أكثرها في حق الكفار خاصة.هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الآيات على فرض التسليم بدلالتها على العموم فهي معارضة بالآيات الأكثر منها عدداً في القرآن الكريم الدالة على الوعد بالخير والمغفرة، ومن هذه الآيات قوله ﷻ ﴿ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ۚ ﴾[٥] الدالة على أن فعل الخير قد يذهب ما كان المرء قد فعله من شر فلا يعاقب عليه (٦).

وما يعنيه الرازي مما تقدم: أنه يجب ترجيح الآيات الدالة على العفو والمغفرة على الآيات الدالة على العقاب، فتؤول هذه على حسب تلك حتى لا يكون هناك تعارض في القرآن الكريم.

---

(١) الإرشاد للجويني.ص٣٨١

(٢) شرح الجوهرة، للبيجوري ص١٨٩.

(٣) أصول الدين للبغدادي. ص٢٤٢ط١ استانبول مطبعة الدولة سنة١٣٤٦هـ ١٩٢٨م.

(٤) سورة الزمر/٥٣.

(٥) سورة هود/١١٤.

(٦) الأربعين في أصول الدين للرازي.ص٤٠.

وقد رجع أهل السنة أيضا إلى أحاديث كثيرة منها ما يدل على عدم إنفاذ الوعيد، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: ((من وعده الله على عمل ثوابا فهو منجز له، ومن أوعده على عمل عقابا فهو بالخيار إن شاء عذبه وإن شاء غفر له))(١).

ومن الأحاديث التي استدلوا بها على جواز غفران الكبائر دون توبة: ما روي عن عبادة ابن الصامت ـ رضي الله عنه ـ ، قال: كنا مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في مجلس فقال: بايعوني على ألا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنوا، وقرأ عليهم الآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ ۙ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [٢]، وقال: فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب شيئا فعوقب به فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله عليه، فهو إلى الله ـ تعالى ـ إن شاء غفر له وإن شاء عذبه (٣)، فتعليق الغفران على المشيئة دليل على أن ذلك في غير التائب؛ لأن غفران ذنوب التائب(الكبائر أو الصغائر) مقطوع به غير متعلق بالمشيئة، فوجب أن يكون الغفران المطلق بها هو غفران الذنوب سوى الشرك بالله ـ تعالى ـ قبل التوبة(٤).

وهناك الكثير من الأحاديث التي استدل بها أهل السنة والتي تدل دلالة واضحة على أن الله ـ تعالى ـ يغفر ما يشاء من الذنوب لمن يشاء من العصاة.

---

(١) الحديث أورده: الألباني برقم٩٥٠.

(٢) سورة الممتحنة/١٢.

(٣) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب أهل السلف. للبيهقي. تحقيق/أبو عبد الله مصطفى العدوي ص٢٠٤مكتبة فياض ط/سنة١٤٢٧هـ٢٠٠٦م

(٤) راجع: أصول الدين. للبغدادي ص ٢٤٢، وشرح المواقف. للإيجي جـ٢/٤٤٩، وشرح الطحاوية ص٣٧٢، وشرح الجوهرة للبيجوري ص١٨٩.

نلاحظ فيما تقدم أن سبب الاختلاف بين المعتزلة وأهل السنة يصدر عن تصورهم العام لله تعالى وعلاقته بالعباد؛ فأهل السنة نظروا إلى جلالة الله ـ تعالى ـ وعظمته، وأنه لا حد لفعل الله ـ تعالى ـ وقدرته، فكل ما في الكون يقع بتصرفه وتدبيره، وهذا ما يستلزم ألا يكون لأحد ما حق أو واجب عليه، حتى لو كان قد وعد في القرآن بترتب هذا الحق على نفسه.

وعلى هذا الأساس قالوا: إن عاقب فبعدله تعالى بغض النظر عن فعل العبد وكسبه، وإن أثاب فبفضله وعدله أيضا، ومن عفا عنه فبعفوه ومغفرته ولا ظلم حينئذ. هذا بالنسبة لأهل السنة.

بينما نظر المعتزلة ـ في هذه المسألة ـ لله تعالى من ناحية أنه عادل لا يظلم أحداً شيئا، وأن الله ـ تعالى ـ أوجب على نفسه إثابة المطيعين وعقاب العاصين، وما أوجبه وما أخبر به الله ـ تعالى ـ يجب أن يتحقق، ليكون الله ـ تعالى ـ صادقاً في خبره؛ لذا فإن المعتزلة أنكروا الشفاعة للعصاة يوم القيامة وتمسكوا بالآيات التي تنفيها؛ لأن الشفاعة تتعارض مع مبدأ الوعد والوعيد فلا يستطيع أحد أن يشفع عند الله لأحد، ويجعله ينجو من العقاب، بل تجد كل نفس يومئذ من الثواب بقدر عملها الصالح، ومن العقاب بقدر عملها السيء؛ لذا تمسكوا بموقفهم هذا على اعتبار أن آيات الوعيد تتعارض مع الشفاعة.

ولكي نثبت لهم بأن ليس هناك تعارض بين آيات الوعيد والشفاعة نقول لهم: الوعيد إما أن يتوجه للكافر أو للعاصي، فأما الوعيد الذي توعد الله به الكافرين فإنهم سينالونه حتماً ودل على ذلك القرآن الكريم في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴾[1].

(1) سورة النساء/٤٨.

وأما الوعيد الذي توعد الله ـ تعالى ـ به العصاة فإما أن يتوبوا أو لا؛ فإن تابوا تاب الله عليهم وغفر لهم، وبذلك يسقط الوعيد عنهم، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [1] .

أما إذا مات العاصي وهو لم يتب. فإنه تحت مشيئة الله ـ تعالى ـ ، إن شاء عذبه على قدر ذنبه بمقتضى عدله ثم أدخله الجنة، فلا يخلد في النار بدليل الأحاديث الواردة ومنها حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، ثم يقول الله تعالى: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان...))(٢).

من هنا يتبين لنا أن الوعيد المتوجه إلى العصاة ليس بحتمي، بل قد يخلفه الله ـ تعالى ـ بأن يغفر لهم، وعلى هذا فليس هناك تعارضاً بين الشفاعة وبين آيات الوعيد.

والذي نختاره فيما تقدم هو مذهب أهل السنة القائل بعدم خلود صاحب الكبيرة في النار إن دخلها، وذلك على اعتبار أن صاحب الكبيرة لا بد وأن تكون له حسنات لا يظلم إياها، أضف إلى ذلك قوة أدلتهم وتوافقها مع الأدلة الشرعية، بالإضافة إلى عدم تعارض الجميع مع العقل، فليس في ذلك ما يمنع من جواز دخول مرتكبي الكبيرة من أمة التوحيد إلى النار ثم خروجهم منها بشفاعته صلى الله عليه وسلم بدليل الآيات الواردة في ذلك والكثير من الأحاديث ومنها، قوله صلى الله عليه وسلم: ((من قال لا إله إلا الله دخل الجنة))(٣) ففي هذا الحديث دلالة

(١) سورة الفرقان/٧٠.

(٢) الحديث يوجد: في فتح الباري للحافظ بن حجرجـ١/١٣٤كتاب الإيمان ـ باب تفضل أهل الإيمان في الأعمال.

(٣) الحديث أخرجه: الألباني برقم٤٥، والحديث يوجد: في طبقات الشافعية الكبرى جـ٦/٣٦٤، والراوي أنس بن مالك.

على أن مجرد النطق بكلمة التوحيد ـ مع الاعتقاد بما تتضمنه ـ يدخل صاحبها في مظان عفو الله ـ تعالى ـ ورحمته ويجعله أهلا لشفاعة الشفعاء.

وباختيارنا لرأي أهل السنة للأسباب التي ذكرناها من قبل ننفى أن يكون هناك تعارض للشفاعة مع آيات الوعيد الواردة في القرآن الكريم ــ والله أعلم ــ

الخاتمة:

الحمد لله على ما تفضل وأنعم وأكرم، وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد،،،

فيطيب لي بعد أن انتهيت من هذا البحث عرض النتائج الآتية:

١ـ الشفاعة ثابتة بأنواعها يوم القيامة وذلك لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وإجماع الأمة من لدن الصحابة حتى عصرنا هذا؛ لذا لا سبيل لإنكارها.

٢ـ بين البحث أن الشفاعة يوم القيامة تتنوع من حيث الشفعاء، ومن حيث نوع الشفاعة وأن الشفاعة في الآخرة تختلف عنها في الدنيا اختلافا كبيراً؛ وذلك لأن الأمر يومئذ كله لله، وليس لأحد غير الله ـ تعالى ـ منه شيء، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴾(١).

٣ـ بين البحث بأن الشفاعة تنقسم إلى قسمين: شفاعة منفية تماماً لا حقيقة لها ولا وجود لها، وشفاعة ثابتة ولها حقيقة ووجود.

٤ـ أظهر البحث بأن للرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ عدة أنواع من الشفاعة ومنها ما يختص بالشفاعة العظمى، ومنها ما يكون عاماً له ولغيره وذلك كالشفاعة في أهل الكبائر، وعلى هذا يأذن الله ـ تعالى ـ يوم القيامة لغير النبي بالشفاعة وأن هناك الكثير من الشفعاء كالملائكة والأنبياء والمؤمنين المتقين وغيرهم.

٥ـ الشفاعة العظمى شرف خص الله ـ تعالى ـ به نبينا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وذلك لما حباه الله به من مؤهلات لم تتوفر لغيره من الرسل.

٦ـ أن كل ما تقدم من الشفاعات سواء للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو الأنبياء أو المؤمنين وغيرهم لا بد له من شروط، ولا تتم الشفاعة لهؤلاء إلا أن تستوفي هذه الشروط وهي إذن الله ـ تعالى ـ بالشفاعة لهؤلاء، ورضا الله ـ تعالى ـ على المشفوع، وأن لا يشفع لأحد ممن مات على الشرك أي لا تكون الشفاعة إلا لأهل التوحيد.

---

(١) سورة الانفطار/١٨.

٧ـ بين البحث بأنه لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثابتة للأمة، وإنما الخلاف في أنها لمن تثبت، فقد أثبت أهل السنة الشفاعة لمذنبي المؤمنين يوم القيامة، وأثبتوا ذلك بالأدلة القطعية وردوا على مخالفيهم، أما المعتزلة والخوارج فقد منعت الشفاعة لمذنبي المؤمنين يوم القيامة، وتأولوا الأحاديث الواردة فيها، وتمسكوا برأيهم في تخليد المذنبين من المؤمنين في النار ولهم في ذلك عدة شبه، فليست الشفاعة عند المعتزلة والخوارج إلا للطائعين فقط.

٨ـ اختلفت المعتزلة في القول بجواز العفو عن مرتكب الكبيرة فقد ذكر البصريون بأنه يجوز عقلا أن يعفو الله ـ تعالى ـ عن مستحق العقاب فلا يعاقبه، ولكن مع تجويزها عقلا إلا أنهم ذكروا بأن ذلك يمتنع سمعاً للنصوص الواردة.

٩ـ أن الله ـ تعالى ـ يلهم الشفعاء تحديد من يشفعون لهم من المذنبين، وأنه لا تعارض بين هذه الشفاعة وبين التوبة وعفو الله ـ تعالى ـ.

١٠ـ أن إنكار الشفاعة بالطعن في الأحاديث المتواترة الثابتة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أمر يؤدي بصاحبه إلى إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة وهو كفر ـ والعياذ بالله ـ .

١١ـ تبين لنا أن الوعيد المتوجه إلى العصاة ليس بحتمي، بل قد يخلفه الله ـ تعالى ـ بأن يغفر لهم، وعلى هذا فليس هناك تعارض بين الشفاعة وبين آيات الوعيد عند أهل السنة بخلاف المعتزلة التي رأت أن هناك خلافاً في ذلك.

١٢ـ أنكر المعتزلة الشفاعة لأنها تتعارض مع وعيد الله ـ تعالى ـ الذي توعد به مرتكب الكبيرة الذي يستحقه على الدوام إلا إذا تاب، فلا يستحق العقاب، أما إذا خرج المؤمن من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب والتفضل، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها، اسحق الخلود في النار.

وأخيراً أقول: أن شفاعة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ لبعض المذنبين واقعة حتماً لما ثبت من الأدلة المتواترة، وليس في العقل ما يمنع من وقوعها، وأن هذه

الشفاعة لا تكون إلا بشروط معينة كما سبق وأن بيناها، وأضيف بأن العفو الإلهي لا يصيب إلا هؤلاء الذين صدقت عقيدتهم، وصح إيمانهم، وانعقدت قلوبهم على الصدق واليقين بربهم مهما يكن قدر هذا الإيمان.

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد النبي الأمي الشفيع للمذنبين وغير المذنبين من المسلمين وعلى آله وصحبه وسلم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أهم المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانياً: كتب التفاسير:

ـ تفسير العياشي. لمحمد بن مسعود العياشي، تحقيق/ غلام رضا البروجردي.مؤسسة الوفاء. بيروت ط١سنة١٤٠٣هـ.

ـ تفسير القرآن العظيم. إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبو الفداء عماد الدين.دار إحياء الكتب العربية. ط/ عيسى البابي الحلبي بالقاهرة. لم يذكر سنة طبع.

ـ التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب.للإمام/ فخر الدين الرازي.(أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي). دار الكتب العلمية ـ بيروت ط/ سنة١٤١١هـ١٩٩٠م.

ـ الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي.لأبي عبد الله محمد أحمد الأنصاري.دار الفكر بيروت لبنان ط٢ سنة١٣٧٢هـ١٩٥٢م.

ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل. لفخر خوارزم بن عمر الزمخشري. ط/ دار الفكر.لم يذكر سنة طبع.

ثالثاً: كتب الأحاديث:

ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال.يوسف بن عبد الرحمن المزي.تحقيق/أحمد علي عبيد حسن أحمد. الناشر/دار الفكر سنة١٤١٤هـ.

ـ الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه. محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق/محب الدين الخطيب. الناشر/ المكتبة السلفية بالقاهرة ط/١سنة١٤٠٠هـ.

ـ سنن أبي داوود. سليمان بن أبي داوود السجتان. تحقيق/عزت عبيد. الناشر/دار الكتب العلمية.

ـ سنن الترمذي. محمد بن عيسى الترمذي.تحقيق/أحمد بن محمد شاكر.الناشر/دار الكتب العلمية. لم يذكر سنة طبع.

ـ صحيح سنن الترمذي.محمد ناصر الدين الألباني.تحقيق/زهير الشاويش.مكتبة التربية العربي لدول الخليج.ط/سنة١٤٠٨هـ.

ـ صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر من السنن) لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري.تحقيق/محمد فؤاد عبد الباقي.دار إحياء الكتب العربية ط عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.ط١سنة١٣٧٤هـ.

ـ ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم. المؤلف/ محمد ناصر الدين الألباني.الناشر/المكتب الإسلامي ط١سنة١٤٠٠هـ.

ـ كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب.لمحمد بن إسحاق بن خزيمة. تحقيق/عبد العزيز بن إبراهيم.الناشر/دار الرشد بالرياض ط١سنة١٤٠٨هـ.

ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.علي بن أبي بكر الهيثمي.الناشر/مؤسسة المعارف سنة١٤٠٦هـ.

رابعاً: كتب المعاجم:

ـ التعريفات. للشريف الجرجاني.دار الفكر العربي. بيروت ط/ سنة١٤١٨هـ١٩٩٧م.
ـ المصباح المنير.لأحمد بن محمد الفيومي.صححه/ مصطفى السقا ـ مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر. لم يذكر سنة طبع.
ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. محمد فؤاد عبد الباقي. دار الحديث بالقاهرة.ط١ سنة١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
ـ لسان العرب.لابن منظور. ط/ دار المعارف بالقاهرة. لم يذكر سنة طبع.

خامساً: مصادر ومراجع أخرى:

ـ الإبانة عن أصول الديانة.لأبي الحسن الأشعري.تحقيق د/فوقية حسين محمود. توزيع/ دار الأنصار بالقاهرة ط١ سنة١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
ـ الإبانة عن أصول الديانة. لأبي الحسن الأشعري. تحقيق/ قصي محب الدين الخطيب.ط٢سنة١٣٩٧هـ.
ـ أبكار الأفكار في أصول الدين. تحقيق د/ أحمد المهدي. دار الكتب المصرية ط/١سنة١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
ـ الأربعين في أصول الدين. فخر الدين الرازي.ط/ مكتبة الكليات الأزهرية. سنة١٤٠٦هـ.
ـ الإرشاد إلى قواطع الأدلة. عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني. الشهير بإمام الحرمين. تحقيق د/ محمد يوسف موسى. ط/الخانجي سنة١٩٥٠م.
ـ الإرشاد إلى قواطع الأدلة. تحقيق/ أسعد تميم. مؤسسة الكتب الثقافية. ط١سنة١٤٠٥هـ١٩٨٥م.
ـ الأسفار المقدسة في الأديان السابقة على الإسلام. د/ على عبد الواحد وافي. مكتبة النهضة بالقاهرة.بدون.
ـ أصول الدين. أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن الحسين البزدوي.ط/ دار المدينة.بيروت سنة١٣٤٦هـ.
ـ أصول الدين. للبغدادي.ط/ دار الكتب العلمية. بيرت. لبنان. ط٣ سنة١٤٠١هـ ١٩٨١م.
ـ أصول أهل السنة والجماعة. لأبي الحسن الأشعري. تحقيق د/ محمد السيد الجليند. مطبعة التقدم سنة١٩٨٧م.
ـ الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب أهل السنة والجماعة. للإمام/ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق/عبد الله المنشاوي، أشرف على التحقيق. الشيخ/ مصطفى العدوي. مكتبة فياض للتجارة والتوزيع بالقاهرة ط سنة١٤٢٧هـ٢٠٠٦م.
ـ اقتضاء الصراط المستقيم. لشيخ الإسلام/ابن تيمية. تحقيق/محمد حامد الفقي. مكتبة السنة المحمدية ط٢/بدون.
ـ الاقتصاد في الاعتقاد.للإمام/الغزالي. مكتبة الحسين التجارية بالقاهرة.بدون.
ـ بين الأشاعرة والأباضية في خلق القرآن ونفوذ الوعيد. د/ إبراهيم أحمد محفوظ سنة١٤١٩هـ ١٩٩٩م.لم تذكر دار نشر.
ـ تحفة المريد على جوهرة التوحيد.لشيخ الإسلام/إبراهيم البيجوري.ط/ الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية سنة١٤٠٨هـ١٩٨٨م.
ـ تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل.أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم.الشهير/أبو بكر الباقلاني.تحقيق/عماد الدين أحمد حيدر.ط/ مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت سنة١٤١٤هـ.

ـ دستور الأخلاق في القرآن.د/ محمد عبد الله دراز.مؤسسة الرسالة. بيروت، ودار البحوث العلمية بالكويت ط/٧ سنة١٤٠٨هـ١٩٨٧م.
ـ شرح المواقف. عضد الدين الإيجي. مطبعة السعادة١٩٠٧م.
ـــ شرح جوهرة التوحيد.للبيجوري. مصطفى البابي الحلبي. ط/الأخيرة سنة١٣٥٨هـ١٩٣٩م.
ـ الشرح الجديد لجوهرة التوحيد.محمد أحمد العدوي. مطبعة الحلبي بمصرط١/ بدون.
ـ شرح الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد. أبوبكر بن ميمون.تحقيق د/ أحمد حجازي السقا. مكتبة الأنجلو سنة١٤٠٧هـ.
_ شرح الأصول الخمسة.تحقيق د/ عبد الكريم عثمان.ط مكتبة وهبة سنة١٤٠٨هـ.
_ شرح السنوسية الكبرى.د/ عبد الفتاح عبد الله بركة. دار القلم بالكويت ط١سنة١٤٠٢هـ١٩٨٢م.
ـ شرح المقاصد للإمام/ مسعود بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني. تحقيق د/عبدالرحمن عميرة. مكتبة الكليات الأزهرية ط سنة١٤٠٩هـ١٩٨٩م.
ـ السمعيات من شرح المقاصد للتفتازاني. شرح وتعليق.د/ محمد قمر الدولة ، الناشر/ دار بانسيه للطباعة والنشر بمصر. سنة ٢٠٠٠م.
ـ الشفاعة دراسة واستدلال. الباحث/ مرسي محمد عطية الجوارحي. رسالة ماجستير مطبوعة بكلية أصول الدين بنين بالقاهرة سنة١٤١٠هـ١٩٩٠م.
ـ الشفاعة بين المنكرين والمثبتين في ضوء السنة النبوية.الباحث/ حسين توفيق إسماعيل شعبان. رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بالقاهرة جامعة الأزهر. سنة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
ـ صحيح مسلم بشرح النووي. مكتبة الغزالي. دمشق ـ مؤسسة عرفان. بيروت. لم يذكر سنة طبع.
ـ عقيدة المؤمن. أبو بكر الجزائري. دار الفكر العربي، ودار نهر النيل بمصر. لم يذكر سنة طبع.
ـ العقيدة الطحاوية.للإمام/ على بن على بن محمد بن أبي العز الدمشقي. تحقيق د/عبدالله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط.مؤسسة الرسالة.ناشرون بيروت.لبنان ط١سنة١٤٢٩هـ٢٠٠٨م.
ـ الفرق بين الفرق.أبو منصور البغدادي. تحقيق/ محمد محيي الدين.مطبعة صبيح بمصر. بدون، ونسخة أخرى: تحقيق/ الشيخ.إبراهيم رمضان.دار المعرفة بيروت.لبنان ط١سنة١٤١٥هـ١٩٩٤م.
ــ فتح الباري بشرح صحيح البخاري.للإمام/أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تصحيح/محب الدين الخطيب. مؤسسة مناهل العرفان ببيروت، ومكتبة الغزالي بدمشق، ط مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة١٩٥٩م.
ـ الفصل في الملل والنحل. للإمام/ أبي محمد على بن أحمد. الشهير/بابن حزم الأندلسي الظاهري.وضع حواشيه/أحمد شمس الدين.دار الكتب العلمية. بيروت.لبنان ط٢سنة١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
ـ قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة. لشيخ الإسلام/ ابن تيمية. تحقيق/ ربيع بن هادي عمير المدخلي. مكتبة صيدا الفوائد سنة١٤٢٤هـ.

ـ متن العقيدة الواسطية.لابن تيمية. مكتبة السوادي بالسعودية. لم يذكر سنة طبع.
ـ مجموع فتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية. جمع وترتيب الشيخ/ محمد بن أحمد بن قاسم وساعده ابنه محمد. الناشر/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، طُبع عام ١٤١٥هـ.
ـ مشارف أنوار العقول. أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي. تحقيق/ أحمد بن محمد الخليلي. مطابع العقيدة. ط٢سنة١٣٩٨هـ١٩٧٨م.
ـ المغني في أبواب التوحيد والعدل.للقاضي/أبى الحسن عبد الجبار الأسد أبادي. إشراف/د.طه حسين، وراجعه د/ إبراهيم مدكور، وحققه/ د.أبو العلا عفيفي.ط/ دار الكتب المصرية سنة١٣٨٢هـ١٩٦٢م.
ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين.للإمام/ أبو الحسين علي بن إسماعيل الأشعري. تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد.ط المكتبة العصرية ببيروت سنة١٤١١هـ
ـ المنهاج إلى أصول الدين. د/ عثمان الصالح العلي الصوينع. ص.ب/ الصوينع بالرياض. ط١سنة١٤١٤هـ١٩٩٤م.
ـ الملل والنحل.لأبي الفتح الشهرستاني. تحقيق د/محمد بن فتح الله بدران. مكتبة الأنجلو المصرية سنة١٩٦٥م.
ـ المواقف في علم الكلام.عبد الرحمن الإيجي.مكتبة المتنبي بالقاهرة. لم يذكر سنة طبع.

ثبت الموضـــوعـــات